وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق -نظام (ل م د)

عنوان البحث

دعم النشاط السياحي في القانون الجزائري

مذكرة لنيل شهادة ما ستر في القانون

تخصص : قانون الاعمال

من اعداد الطالب

تمورتبير رابح

تحت إشراف الدكتورة:

د/كيرواني –رزوالي ظاوية

لجنة المناقشة

- **أد/إقلولي ولد رابح صافية أستاذ ، جامعة مولود معمري تيزي وزو — رئيسا**
- **د/كيرواني ضاوية ،أستاذة محاضرة (أ) جامعة مولود معمري تيزي وزو — مشرفا ومقررا**
- **عيلام رشيدة ، أستاذة محاضرة(ب) جامعة مولود معمري تيزي وزو — ممتحنا**

السنة الجامعية 2020/2019

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق -نظام (ل م د)

عنوان البحث

دعم النشاط السياحي في القانون الجزائري

مذكرة لنيل شهادة ما ستر في القانون

تخصص : قانون الاعمال

من اعداد الطالب

تمورتبير رابح

تحت إشراف الدكتورة:

د/كيرواني –رزوالي ظاوية

لجنة المناقشة

- **أد/إقلولي ولد رابح صافية أستاذ ، جامعة مولود معمري تيزي وزو — رئيسا**
- **د/كيرواني ضاوية ،أستاذة محاضرة (أ) جامعة مولود معمري تيزي وزو — مشرفا ومقررا**
- **عيلام رشيدة ، أستاذة محاضرة(ب) جامعة مولود معمري تيزي وزو — ممتحنا**

السنة الجامعية 2020/2019

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روح الوالد الطاهرة رحمة الله عليه

أهدي هذا العمل إلى أمي أطال الله عمرها

أهدي هذا العمل إلى شريكة الحياة وأولادي وكل عائلتي

أهدي هذا العمل إلى كل الأصدقاء وكل من ساعدني وساهم في إنجاحه من قريب أو بعيد.

الى زملائي في الجامعة.

كلمة الشكر

اعترافا بالفضل أتقدم بجزيل الشكر الى أستاذتي المشرفة الدكتورة كيرواني ضاوية

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لإدارة كلية الحقوق و العلوم السياسية لجامعة مولود معمري تيزي وزو على تسهيلها عملية البحث والتحري لإكمال هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تصحيح واثراء هذه المذكر

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

- SDAT : Schéma Directeur d’Aménagement Touristique
- ZEST : Zones d’Expansion et Sites Touristiques
- PDAU : Plan Directeur d’Aménagement et d’Urbanisme
- POS : Plan d’Occupation du Sol
- PAW : Plan d’Aménagement de Wilaya
- SRAT : Schéma Régional d’Aménagement du Territoire.
- SNAT : Schéma National d’Aménagement du Territoire.
- SDAAM : Schéma Directeur d’Aménagement des Aires Maritimes
- SDAL : Schéma Directeur d’Aménagement du Littoral

مقدمة

تعد السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية في العالم، ومع ذلك فهي واحدة من أقل الظواهر فهماً في العصر الحديث وهذا رغم كل الدراسات والجهود المقدمة في مجالها.

في البلدان المتقدمة، يهتم العديد من الأشخاص بالسياحة، والتي تعتبر قاعدة هامة للتنمية الاقتصادية، كما تعتبر السياحة أيضًا ناقلا للتغيير الثقافي بامتياز، كما أن لها تأثير معين على البيئة. وأن العمل في مجال السياحة يستدعي أفاق دراسية كبيرة([1]).

أدركت السلطات الجزائرية أهمية هذا القطاع، خاصة إذا نظرنا إلى المقومات الطبيعية والبشرية والبيئية التي تتمتع بها الجزائر، حيث تؤهلها أن تكون بلدا سياحيا من الدرجة الأولى، هذه المقومات يمكن أن تكون من أهم أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ومن ثم باعث رئيسي للتنمية المستدامة في الجزائر، وهو ما دفع بالقائمين على النشاط السياحي في الجزائر الى اعداد المخطط التوجيهي للنهضة السياحية لآفاق عام 2030 ؛ الذي من شأنه تحقيق تنمية سياحية مستدامة.([2])

من المعلوم أن الاقتصاد الجزائري معروف بقلة التنافسية وانعدام التنوع، لذا فإن أحد بدائل الدولة لمجابهة هذا المشكل سيكون تطوير السياحة، وعلى الرغم من أداء هذا القطاع إلا أنه لا يزال قليل مقارنة بما نملكه من مقومات, إذ لا تزال تتخبط الجزائر في كيفية إعطاء صورة جيدة لوجهة سياحية على الرغم من كل المقومات التي تملكها، لذلك يمثل اللحاق بالركب العالمي تحديًا كبيرا للجزائر لعدة سنوات مقبلة.

1- سليمة طبايبية، سعيدة بورديمة، موسى بخاخشة، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات، المعوقات، وسبل النهوض، الملتقى الوطني الأول حول السياحة الموسوم ب: السياحة والتنمية المستدامةفيالجزائر، يومي 29 و30سبتمبر2017، بجامعة باجي مختار، عنابة، ص2 و3 .

2- محمد ساحل وعبد الحق بن تفات، ابراز العالقة السياحية والتنمية المستدامة مع محاولة مندمجة البعد الاقتصادي للسياحة المستدامة في الجزائر للفترة (2016-1995) جملة دراسات وأبحاث، عدد 30جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018 ،ص127-146

وضعت السلطات العامة قطاع السياحة والحرف في أعلى هرم الاهتمامات الرئيسية، بعد أن استفادت الحكومة بالفعل من سياسة تشجيع السياحة والحرف اليدوية، تعتزم هذه الأخيرة، على الاستمرار في هذا الاتجاه، من خلال إدراج ترقية قطاع السياحة ضمن القطاعات التي سيتم تطويرها وهذا كجزء من تنفيذ استراتيجية مرجعية لآفاق 2030. استراتيجية مبنية على الأهداف الواردة في الخطة الرئيسية لتنمية السياحية. تعتبر هذه الخطة إحدى مكونات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لأفاق 2030. المنصوص عليه في القانون المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة ([3]).

تراهن الدولة في المقام الأول على تطوير قطاع السياحة الذي يظل المورد البديل للمحروقات في البلاد للسنوات القادمة، وبالتاليتشكل مناطق التوسع والمواقع السياحية أداة تخطيط إقليمية يجب أن تلبي توقعات أهداف في الخطة الرئيسية لتنمية السياحية، والتي ستحيي النشاط الاقتصادي للمناطق المحلية من خلال الحفاظ على السكان، وخلق فرص العمل وحماية البيئة وتحسين المساحات الطبيعية.

تخصص الخطة الرئيسية للتنمية السياحية شكلاً من أشكال السياحة يتوافق مع منطقة إقليمية ومع مواردها السياحية الأساسية من أجل تكييف عرض قادر على تلبية الاحتياجات الوطنية والدولية.

تتمتع الجزائر بثروة سياحية حقيقية، طبيعية وثقافية وفنية وحرفية، إقليما مهيأ لاستقبال المشاريع السياحية، وبالتالي تصبح وجهة مميزة أكثر. إذ لها مكانتها بامتياز كما تم تسطيره في الخطة الرئيسية لتنمية السياحية لآفاق 2030.

3- القانون 03-01 المؤرخ في17 جانفي2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة جريدة رسمية رقم 11 مؤرخة في 2003/02/19

يهدف القانون المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة إلى وضع معايير لحماية وتطوير وإدارة وتعزيز مناطق التوسع والمواقع السياحية، والغرض منه هو الاستغلال الرشيد والفعال للأراضي وكذلك مواردها السياحية في مناطق التنمية المستدامة للسياحة. ([4])

الهدف من دمج مناطق التوسع والمواقع السياحية والبنى التحتية السياحية في الخطة الوطنية لتهيئة الإقليم هو حماية المساحات الطبيعية وتعزيز التراث الثقافي والتاريخي والأثري والفني، ومن أجل تشكيل صورة سياحية جديدة لوجهة الجزائر على الصورة العالمية.

وهكذا وبهدف رسم تحليل لسياسة الدولة في مخطط التهيئة الإقليمية، والتي هي جزء من عملية تثمين المناطق ذات الإمكانيات السياحية في الجزائر، تدور إشكالية دراستنا حول السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية الاليات القانونية في دعم النشاط السياحي في الجزائري؟

وهو ما جعلنا نقسم هذا البحث الى فصلين بحيث يدور الفصل الأول على ماهية السياحة والتنمية الإقليمية والفصل الثاني حول تنظيم السياحة في الجزائر.

4- حسام عبد الحليم عيسى، السياحة والقانون، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث للقانون، الموسوم ب: السياحة ودورها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلية الحقوق، جامعة طنطاوي، يومي 26 و27 أفريل 2016.

الفصل الأول: ماهية السياحة والتنمية الإقليمية

يتمحور الفصل الأول من دراستنا حول ماهية السياحية والتنمية الإقليمية وهو مقسم إلى مبحثين. نخصص المبحث الأول لدراسة المفاهيم الأساسية للسياحة، كما نخصص المبحث الثاني لدراسة التنمية الإقليمية وتنمية السياحة.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للسياحة

يعتبر الاستثمار السياحي حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي وتوفير مواد أولية إضافية مكملة للادخار الوطني وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد.

وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء في المطلب الأول على المفاهيم الأساسية للسياحة، حيث سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي للسياحة وكذلك الإطلاع على العرض والطلب السياحي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة

وحتى نتطرق إلى الإطار المفاهيمي للسياحة، يجب أن نعرف المقصود بالسياحة، السائح والمنتج السياحي في الفرع الأول ثم أهميته وانعكاساته الاقتصادية هذا ما يتم دراسته في الفرع الثاني (تعريف التسويق والتسويق السياحي).

الفرع الأول: تعريف السياحة ، السائح والمنتج السياحي

أولا :تعريف السياحة:

توجد العديد من التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالظاهرة السياحية وفقًا لمنظمة السياحة العالمية بحيث يتم تعريف السياحة على أنها السفر خارج مكان الإقامة المعتاد للفرد لأكثر من 24 ساعة، ولكن أقل من 4 أشهر، لغرض الترفيه أو غرض مهني (سياحة عمل) أو غرض صحي (سياحة صحية).

تعرف اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة (1993) السياحة بأنها: "مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الناس أثناء سفرهم أو خلال إقامتهم في أماكن خارج بيئتهم المعتادة لفترة لا تتجاوز سنة، لقضاء وقت الفراغ أو العمل أو لأسباب أخرى ".

يعرّف أحمد تيسا[1] السياحة على أنها مجموعة العلاقات والظواهر الناتجة عن سفر الأشخاص إلى مكان لا يمثل محل إقامتهم الدائم ولا مكان العمل المعتاد [(1)].

يمكننا القول أيضًا أن السياحة تمس إما على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، عمليات تحويل رؤوس الأموال وعمليات الإنتاج وعمليات الاستهلاك التي تقوم بها كل من : الدولة والمؤسسات المالية والشركات والأسر وذلك في بيئة لا يغيب عنها البعد السياسي والاجتماعي والثقافي والبيئي؛ إذ يمكننا القول أن السياحة نشاط متعدد الأبعاد يمس عدة جوانب منها:

1- الجانب الاقتصادي للسياحة:

إن السياحة هو نشاط تقديم الخدمات، والذي يشمل عمليات التسويق، ولها تأثير مباشر على العمالة والاستثمار والإنتاج والأسعار والضرائب.

2- الجانب الاجتماعي للسياحة:

السياحة نشاط بشري بشرط أن ينطوي على لقاء الثقافات المختلفة وتلازمه قوة العمل.

3- الجانب البيئي للسياحة: توفر الطبيعة للسائحين الموارد السياحية الأساسية (البحر والغابات والجبال ...)، وتشجع السياحة على حماية البيئة وتعزيزها، رغم أن الطلب السياحي القوي غالبا ما يتسبب في تدهور هذه البيئة.

1أحمد تيسا :مناطق التوسع السياحي، أطروحة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة مولود معمري تيزي وزو ، (1999)

ثانيا :تعريف السائح:

في ميدان السياحة يُطلق على جميع المسافرين زوار. إذ يمكننا أن نتعرف على فئتين من الزوار: السياح الذين يقضون ليلة واحدة على الأقل (وأقل من عام) خارج محل إقامتهم المعتادة، والمتنزهون الذين لا يقضون الليل خارج بيئتهم المعتادة ***"نعتبر السائح أي شخص يقضي ليلة واحدة على الأقل في البلد الذي تمت زيارته لغرض آخر غير ممارسة نشاط مقابل أجر، يمكن أن يكون هؤلاء السياح أجانب غير مقيمين أو مواطنين مقيمين في الخارج***".([2])

وهكذا يتم تعريف مفهوم السائح وفقًا لهدف الرحلة ومدتها؛ علاوة على ذلك، فهذا هو المعيار الذي يمكننا من التمييز بين السائح والمتنزه أو المصطاف

- رحلة التنزه: مدتها أقل من 24 ساعة.

- السائح: مدة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن أربعة (04) أشهر.

- المصطاف لمدة تزيد عن أربعة (04) أيام، وأقل من أربعة أشهر.

ثالثا: تعريف المنتج السياحي:

المنتج السياحي هو نتيجة تزاوج مجموعة معقدة من الأبعاد المكانية (الجغرافيا،الاقتصاد،الثقافية، الخ)، وبعد زماني (أوقات الفراغ،والرحلات، والإقامة القصيرة، والإجازات)، والعمليات الإنتاجية المختلفة (الفنادق، والمطاعم، وما إلى ذلك). النقل، وأنماط العلاقات المعقدة (أفراد أو مجموعات، تجارية أو غير تجارية، موحدة أو تلقائية).

2- Zeggane Kamel « offre touristique en Algérie : cas de la wilaya de Tizi Ouzou » mémoire de magistère, faculté des sciences économiques, sciences de gestion et commerciales, UMMTO, 1999

وفقًا لكريبندورف، يمثل المنتج السياحي مجموعة معقدة من العناصر الغير المتجانسة، والتي يقدمها على النحو التالي:[3]

- العناصر الطبيعية (المناخ، المناظر الطبيعية، الطوبولوجيا، الحيوانات، النباتات، الموقع)؛

- الأنشطة البشرية (اللغة، الدين، الثقافة، الفولكلور ...).

- البنية التحتية (النقل والاتصالات)؛

- المرافق السياحية.

بدلاً من ذلك، يجب أن يُنظر إلى المنتج السياحي على أنه مجموعة من المكونات غير المتجانسة، مدمجة في مخطط يتطلب تفاعلاً أكثر من تجاور بسيط.

المنتج السياحي عبارة عن مجموعة من الخدمات السياحية الفريدة التي يتم تجميعها لتقديمها للعملاء مستهدفين، ومهما كان شكله أو العناصر المكونة له فإنه يحتوي على مجموعة من الخصائص محددة للغاية.

الفرع الثاني: تعريف التسويق والتسويق السياحي

أولا :تعريف التسويق

يعرّف فيليب كوتلروجراي أرم سترونج Gary Armstrong وPhilip Kotler التسويق على أنه "عملية اجتماعية وإدارية تسمح للأشخاص أو المنظمات بإنشاء قيمة ومشاركتها مع الآخرين، من أجل الحصول على ما يبحثون عنه وما يحتاجونه.

في إدارة الأعمال، يتضمن التسويق بناء علاقات تجارية مربحة مع العملاء على أساس مفهوم القيمة. [4] حيث أن التسويق، وفقًا لجمعية التسويق الأمريكية، يتكون من" التخطيط

3- Cité par ; Armand Huet, Georges Gautheret, Charline Pischler ,Marie-Dominique Sultan « Ventes et productions touristiques », edBreal 2002. Paris, France, Page 50.

4- Gary Armstrong et Philip Kotler: « Principes de marketing » 11eed Pearson 2013. R-U

والتنفيذ بتطوير فكرة أو منتج أو خدمة وتسعيرها والاتصال بها وتوزيعها من أجل تبادل مرضي للطرفين للمنظمات والأفراد.[5]

ثانيا :تعريف التسويق السياحي:

بالنسبة للتسويق السياحي، فقد عرَّفه كريبندورف بأنه "تكيف منهجي ومنسق لسياسة شركة السياحة، وكذلك سياسة السياحة الخاصة والحكومية، على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية، من أجل الرضاء الأمثل لاحتياجات مجموعات معينة من المستهلكين، مع تحقيق ربح مناسب.[6]

من بين التعريفات المختلفة للتسويق، نلاحظ أنه في الأساس بحث دائم عن مدى ملاءمة شركة أو كيان معين لسوقه.

يمثل سوق المنتج كل العروض والطلبات لهذا المنتج. سوق الشركة هو مجموع الأسواق لمنتجاتها المختلفة. في السياحة، يُنظر إلى مصطلح السوق عمومًا جغرافيًا لتحديد الدولة التي تنبعث منها السياحة.

في الواقع، يمكن تعريف سوق السياحة على أنه "عملية الإدارة التي تسمح للشركات والمؤسسات السياحية بتحديد عملائها الحاليين والمحتملين، والتواصل معهم لتحديد احتياجاتهم والتأثير على رغباتهم ودوافعهم على المستوى المحلي والإقليمي أو الوطني أو الدولي من أجل صياغة منتجاتهم وتكييفها بغية تحسين رضا السائحين وترشيد أهدافهم التنظيمية. [7]

5- Cité par, Philip Kotler, Bernard Dubois, Delphine Manceau : « Marketing management », 11ed Pearson 2003, Royaume unis, page 13

6- Krippendorf, Jost « marketing et tourisme » edPeter Lang, 1971, Suisse

7- Louis Dupont « Le plan marketing du tourisme par la pratique » ed L'harmattan. France 2005.

ليكون أي عمل فعالا و نشيط لابد من تطوير خطة تسويقية محكمة أكثر من اللازم، لأنها تشكل الأداة الأساسية لأي عمل تسويقي وهذا بمعنى أن العمل:

- يقوم على تحليل عقلاني لما هو موجود؛

- يقدم انعكاسًا على المستقبل؛

- يقود الشركة إلى التكهن بالمستقبل؛

- ينير الإدارة العامة والإدارات التشغيلية من أجل اتخاذ الخيارات الصحيحة للمستقبل.

- يحدد التكاليف والنتائج المتوقعة لإجراءات التطوير المخطط لها.

- ينتج جدولًا للعمليات بمرور الوقت، بالإضافة إلى عناصر التحكم في النتائج وتحليل الثغرات.

المطلب الثاني:العرضوالطلب السياحي

تعتبر السياحة من القطاعات الاقتصادية الهامة بالنسبة لأي دولة بكل مقوماتها كالنقل، الخدمات السياحية والطاقة الفندقية وغيرها. لذلك لا تزال السياحة تلقى الاهتمام الواسع عند كثير من الجهات المسؤولة والمشرفة على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ لما له من قدرة على التحفيز الايجابي لقطاعات أخرى لتحقيق أغراض التنمية المستهدفة. سنحاول في هذا المطلب ابرازمفهوم العرض والطلب في القطاع السياحي ,في الفرع الأول و تقسيم السياحة في الفرع الثاني.

الفرع الاول: مفهوم العرض السياحي والطلب السياحي

نهدف في هذا الفرع الى التعرف على مفهوم العرض السياحي والطلب السياحي وخصائصهما.

أولا: العرض السياحي:

هو الذي يجمع جميع أنشطة الشركات والمؤسسات التي تقدم السلع والخدمات والتي تهدف إلى تلبية الطلب السياحي، سواء كان داخليًا و / أو خارجيًا، إذ هو أحد ركائز تعريف كلمة السياحة. فهو يتسم بعدم تجانسه مما يصعب فهمه. يظهر هذا التباين من خلال تنوع القطاعات التي يستخدمها والتعقيد الذي يقدمه.

يُصنف هذا العرض السياحي عمومًا على أنه عرض أصلي (موارد طبيعية وثقافية) وعرض مشتق (بنية تحتية عامة ومحددة) حسب منهجية جيبيلاتو[8]GUIBILATO[(8)].

إذا كانت العروض السياحية في القديم مقصورة على النزل ذات الخدمات البسيطة أو الفنادق الفاخرة على شاكلة القصور، فإن العروض السياحة الآن عرفت تنوعا كبيرا. ويتضح التعايش بين تعدد أنواع الإقامة ومستويات الأسعار من خلال تباين بين الأنواع الكلاسيكية الرئيسية والأشكال الجديدة للإقامة.

من أجل تصنيف العرض السياحي، قام كلود كاسبار بتقسيمه إلى ثلاث مجموعات فرعية تكمل بعضها البعض في ترابط تام، وهي المواقع السياحية والمنظمات السياحية والشركات السياحية. وبالتالي يمكننا تعريف عرض السياحة بأنه "جميع السلع والخدمات التي تقدمها المحليات والمنظمات والشركات السياحية للمستهلكين السائحين".

وعند الحديث عن المواقع السياحية، يمكننا الاستشهاد بالتراث الطبيعي والتاريخي والفني والثقافي وربما التكنولوجي.

وإذا استعرنا مفردات جيبيلاتوGUIBILATO، فسنقوم بتعريف هذه المادة السياحية الخامة من خلال العرض الأصلي الذي يكون إما طبيعيًا أو من صنع الإنسان. لذلك يمكننا القول بأمان أنه كلما زاد استفادة الدولة من هذه الإمكانيات، زادت احتمالية تسجيل عدد كبير من السياح الوافدين إلى حد ما، لأن هذا هو ما يعزز الطلب.

8 - Guibilato. R, « économie touristique » Ed DELTA, spcs, suisse, 1983

فيما يتعلق بالمنظمات السياحية، فهي تجمع المنظمات السياحية الرسمية في بلد معين مثل الوفود والوزارات وما إلى ذلك.أما بالنسبة لشركات السياحة فهي تشمل المزيد من المرافق الخاصة مثل الفنادق ووكالات السفر وخدمات النقل وغيرها.كما يقودنا هذا إلى معالجة الخصوصيات الخاصة بالعرض السياحي.

فحسب فرانسوا فيلا، فإنهم ثلاثة في العدد. تجدر الإشارة إلى مرونتها أو حتى صلابتها التي ترجع إلى حقيقة أنها ليست قابلة للتخزين ولا متحركة وغير قابلة للتكيف بشكل كبير مع التباين في الطلب دون نسيان التكامل الذي يسود بين المنتجات السياحية. وهكذا يتم تقديم العرض السياحي كسلسلة من الخدمات، يمكن أن تؤثر حلقة ضعيفة فيها أو غائبة على كامل السلسة. أخيرًا، نكتشف طابعها غير المتجانس مما يعني أن الخدمات السياحية ليست متطابقة أبدًا لأن هناك عدة فئات من مقدمي الخدمات والعروض ونظرا للطبيعة غير الملموسة للعرض السياحي تترك جزءًا كبيرًا من تقديرها لموضوعية الميدان السياحي.

يتميز العرض السياحي بمجموعة من الخصائص، وهي كما يلي[9]:

1- **عدم قابليته للتوسع في الأجل القصير:** حيثُ أنّ مكونات العرض السياحي غير قابلة للتوسع، لا سيما في الأجل القصير، خصوصاً المكونات الطبيعية منه، هذا بخلاف المعروض السلعي، الذي من المُمكن زيادته كماً أو نوعاً أو كليهما معاً.
2- **مستوى جودته مرتبط بمن يُقدّمه:** فأنّ مستوى جودة المعروض السياحي يتأثر سلباً وإيجاباً بمن يقدّمه، وهو بخلاف المعروض السلعي، الذي لا يرتبط فيه الحكم على جودته بمستوى من يُقدّمه، لذلك تظهر أهمية العنصر البشري في جانب العرض السياحي، ويُقصد به ما يتوافر للمنظمات السياحية والمنظمات المُساعدة، من كوادر بشرية مُدرّبة ومؤهلة للتعامل مع السائح ومُساعدته في إعادة تجربة الزيارة مرة أُخرى.

9- مسكين عبد الحفيظ، "دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر – حالة الديوان الوطني للسياحة – "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص: تسويق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

3- **غير قابل للتخزين:** إنّ المعروض السياحي غير قابل للتخزين، وهو ما يعني أنّ استهلاكه يتم في نفس مكان ووقت إنتاجه، وهذا بخلاف المعروض السلعي الذي تتوافر فيه خاصية الانفصال، بمعنى انفصال وقت ومكان إنتاجه، عن وقت ومكان استهلاكه.

4- **غير نمطي:** فالمعروض السياحي هو عبارة عن مكونات طبيعية وغير طبيعية، مختلفة عن بعضها البعض في خصائصها، وبالتالي فهو ليس سلع مُنتجة في شكل كميات متجانسة، لذلك فالمعروض السياحي معروض غير نمطي، على عكس حالة السلع.

5- **اشتراك مكوناته في الحكم على جودته:** فأنّ السائح الذي يزور إحدى الدُّول أو إحدى المناطق، بغرض زيارة أحد المتاحف(سياحة ثقافية)، فإنّ تجربة الزيارة تتأثر سلباً وإيجاباً بمستوى إقامته في الفندق، أو مدى شعوره بالأمان أثناء سيره في الشارع أو مدى اللباقة في تعامله بالمطار.

لذلك فإنّ المعروض السياحي تؤثر مكوناته، رغم استقلاليتها في بعضها البعض، وتشترك معاً في الحُكم على جودة المُنتج السياحي(تجربة الزيارة).

6- **صعوبة تسعير مكوناته:** فأنّ مكونات العرض السياحي من الصعب تسعيرها، بخلاف المعروض السلعي الذي يُسهّل تسعيره.

7- **صعوبة ترويجه**: فالمعروض السياحي يَصعِب ترويجه، وذلك لافتقاده الخصائص الملموسة، التي من المُمكن التركيز عليها في النشاط الترويجي، مثل المذاق واللون والحجم، كما هو الحال في حالة المعروض السلعي.

ثانيا:الطلب السياحي:

تعتبر فكرة الطلب مفهومًا رئيسيًا في النظرية الاقتصادية، وهي أيضًا نقطة انطلاق ضرورية لدراسة صناعة السياحة. تحاول جميع الشركات (النقل والإقامة والمطاعم وما إلى

ذلك) في هذه الصناعة تلبية الاحتياجات التي يعبر عنها المستهلكون الوطنيون أو الدوليون. هذه الحاجات هي جزء من مجال الترفيه، الذي يشكل اليوم مجموعة واسعة من السلع والخدمات. عرف هذا الميدان نموا سريعا على مدى الخمسين عامًا الماضية. وبشكل عام نشير إلى الطلب السياحي على أنه جميع العملاء السياح الذين يسافرون خارج مكان إقامتهم المعتاد وخارج بيئتهم المعتادة لمدة 24 ساعة على الأقل وأقل من عام لأغراض غير ربحية.

بالنسبة إلى جان ستانفورد، فإن الطلب على السياحة من وجهة نظر اقتصادية هو[10]: "إضافة السلع والخدمات التي يستهلكها السائحون المحليون والدوليون في وقت معين. وبالتالي، يتم حساب الطلب على السياحة من الناحية الكمية في شكل تذاكر الطائرة المشترات، والغرف المستأجرة، والوجبات المستهلكة، إلخ. يتم تسجيل هذه الاستهلاكات وفق فترات محددة (يوم، أسبوع، شهر، سنة) "وهذا التعريف يتعلق بطلب السائح الفعال.

فيما يتعلق بالطلب السياحي المستقبلي، يجب ألا يأخذ في الاعتبار الطلب السابق فحسب، بل أيضًا الطلب المؤجل والطلب المحتمل. الفرق بين الاثنين هو أن الأول يأخذ في الاعتبار المعوقات اللحظية التي يمكن أن تعوق الاستهلاك السياحي؛ يمكننا الاستشهاد كمثال بوفاة أحد الأحباء، أو حتى المرض الذي قد يكون سببًا للسائح لتأخير أو تأجيل الرحلة. بينما يحاول الثاني (الطلب المحتمل) تضمين الأشخاص الذين سيتم تشجيعهم على السفر من خلال اختلافات كبيرة في المحددات الرئيسية للطلب السياحي.

وفقًا لجين ستانفورد، فإن الخصائص الرئيسية للطلب السياحي هي:

- تركيزه العالي في الميدان.

10-Jean stafford : « Microéconomie du Tourisme », presse université du Québec..1996 , Canada.

- التعزيز القوي بمرور الوقت.
- الجانب الغير الملموس.
- طابعها المعقد والمتعدد الأوجه.

تتركز الأنشطة السياحية بشكل كبير في مناطق معينة. وعلى المستوى الدولي، يتركز الاستهلاك السياحي بشكل كبير في أوروبا وأمريكا الشمالية، حيث يمثل أكثر من 60 ٪ من السياح الوافدين في عام 2013.[11] في معظم البلدان، يميل السياح إلى التجمع على السواحل، في جزر أو في واحدة أو اثنتين من المدن الكبرى في البلاد. هذا يخلق كثافة مكانية للأنشطة، وهو أحد الأسباب التي تضخم الاختلالات الإقليمية.

كما أن استهلاك السياحة يتركز بشكل كبير في الوقت المناسب، وهو موسمي، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل: اقتصادي (الشهر الثالث عشر)، المدرسة (التقويم المدرسي)،المناخ، إلخ. وهذا لا يخلو من العواقب على المستوى الاقتصادي، وخاصة الإفراط في استخدام المعدات ونقص العمالة خلال فترة واحدة من السنة، ولفترات أخرى نقص استخدام المعدات وفائض من العمالة. القوى العاملة (البطالة).

كما تقوم السياحة على عناصر غير ملموسة ورمزية. غالبًا ما يشتري العملاء المنتجات المتعلقة بالأحلام والغرابة والتغييرات في نمط الحياة المعتاد. تكون التوقعات أحيانًا عالية جدًا ويعتمد إرضاء جزء من هذه التوقعات على عوامل خارج صناعة السياحة (درجة الحرارة، واستقبال السكان المحليين، وما إلى ذلك)

يعتبر الاستهلاك السياحي أيضًا معقدًا ومتعدد الأوجه بمعنى أنه يتضمن ترتيب مجموعة متنوعة جدًا من الخدمات مثل النقل والإقامة والتموين والرسوم المتحركة السياحية

[11]Rapport de l'OMT 2013.

من خلال مناطق الجذب والأنشطة الترفيهية. كل جزء من الرحلة يتوافق مع استهلاك "متخصص"، يختلف عن الأجزاء الأخرى.

ثالثا :وظائف التسويق السياحي:

وضعت منظمة السياحة العالمية ثلاث وظائف للتسويق السياحي

- التواصل: اجتذاب العملاء الذين يدفعون من خلال إقناعهم بأن الوجهة والخدمات الموجودة ومعالم الجذب والمزايا هي بالضبط ما يريدونه ويفضلونه.

- التطوير: التخطيط لتطوير منتجات جديدة ووفر إمكانيات مبيعات كبيرة تتوافق مع احتياجات العملاء المحتملين.

- التحكم: تحليل نتائج الأنشطة الترويجية من خلال العديد من تقنيات البحث والفحص ما إذا كانت هذه النتائج توضح الاستخدام الفعال للإمكانيات السياحية المتاحة ، وما إذا كانت المبالغ التي يتم إنفاقها على الترويج قد أثمرت قيمتها.

رابعا: تعريف صناعة السياحة:

إن صناعة السياحة "هي صناعة مهمة واعدة وهي صناعة حديثة ظهرت في عالم اليوم ويسميها البعض صناعة القرن الحادي والعشرين وهي أوال وأخي ار صناعة خدمات ألنها تقوم على إعداد وتجهيز المنتج السياحي، وعرضه في السوق للبيع وهو منتج خدمي غير ملموس وغير محسوس وغير مادي(معنوي)، وهو يختلف عن المنتجات الأخرى، فله خصائص تميزه عن غيره من الخدمات[12]

خامسا:تعريف الجاذبية السياحية" :

12- د. علي فالح الزعبي، التسويق السياحي والفندقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013م ، ص 8

يرى المجلس السياحي ألسكتلندي بأن الجاذبية السياحية هي مناطق قصد سياحي لها عمر محدد (دورة د اركه. ويمكن حياة الإنتاج) الغرض الأساسي لاكتشافها أو خلقها هو زيادة متعة الفرد وبهجته أو زيادة ثقافته وا الوصول إليها دون الحاجة إلى عمل حجز مسبق ولها القدرة على جدب العديد من المجاميع السياحية . [13] كما تتمثل الجاذبية السياحية في النظام السياحي والذي يشمل "على ثالثة عناصر أساسية والتي تتمثل في العنصر الديناميكي المتحرك (السائح)، والعنصر الثابت وهو المكان (الموقع السياحي)، أما العنصر الثالث فهو طرق النقل التي توفر إمكانية الوصول Accessibilité أو الربط بين الأنسان والمكان[14]

بعد التعرف على مجوعة من التعاريف التي تدخل ضمن البيئة السياحية، سنحاول إدراج بعض الخصائص التي تتميز بها السياحة أتخذها بعين الاعتبار والعمل لذلك والتي هي كالآتي :

- السياحة عبارة عن مزيج مركب و معقد: نجد بأن السياحة تتكون بالعديد من الظواهر و العالقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و الحضارية .
- المرونة: حيث "تكون الخدمات السياحية مرنة وتستجيب مع للمتغيرات والظروف السياسية والاقتصادية و التي لها تأثير كبير على زيادة أو خفض عدد السياح [15].
- موسمية الخدمات السياحية: حيث أن الخدمات السياحية تزداد في أشهر معينة وتنخفض في الأخرى .
- المنافسة الشديدة: مع مختلف القطاعات السياحية الأخرى .

13د. نبيل زعل الحوامده. د. موفق عدنان الحميري، الجغرافية السياحية في القرن الحادي والعشرون، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، 2006م ، ص 130.

14 -مرجع سابق ص 128

15دليلة كوجه. نسرين فاضل، دور الصناعات الفندقية في دعم وتطوير القطاع السياحي، شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص تسيير واقتصاد سياحي، 10 كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2012-2013 ،ص 51.

- التكامل والتلاحم: حيث يعتمد النشاط السياحي أو الخدمة السياحية على تكامل و تلاحم عدد كبير من القطاعات سواء كان القطاع الثقافي أو القطاع الاقتصادي أو القطاعات الأخرى .
- الفعالية: حيث "تعتبر السياحة أداة فعالة ومؤثرة في النظام العام. (16)
- أماكن القصد: يجب أن تكون أماكن القصد السياحي ليست موطن إقامة السائح .
- وقت الفراغ والإجازات: حيث نجد بأن السياحة نشاط مرتبط بأهم عنصر ألا وهو وقت الفراغ والإجازات وفي حالة غياب هذا العنصر ال تتحقق الرحلة السياحية.

الفرع الثاني: تقسيم السياحة

التقسيم هو أسلوب يتكون من تقسيم السوق إلى عدة مجموعات متجانسة لها نفس السلوك وعادات الشراء، بحيث يمكن تطبيقها من خلال سياسة تسويقية محددة. يمكن تقسيم سوق السياحة إلى شرائح باستخدام العديد من المعايير بناءً على خصائص العملاء أو ردود أفعالهم على العروض السياحية.

في الواقع، هناك عدة طرق تقسيمية للعملاء يستخدمها الباحثون في مجال السياحة، ويمكننا الاستشهاد بمعايير التقسيم في السوق السياحية:

- الجغرافية والديموغرافية الاجتماعية، وهما المتغيرات الأكثر استخداما للتمييز بين المجموعات المختلفة من السياح.
- التخطيط النفسي، في هذه الحالة علينا أن نحدد لماذا يختار الشخص هيكل الإقامة هذا وما هي تفضيلاته وآرائه.

16عبد العزيز توفيق، مبادئ أدارة الفنادق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، سنة النشر 2000 ،ص 5

- استنادًا إلى المتغيرات السلوكية الأخرى ومدة الإقامة، والوسائط المستخدمة عادةً من قِبل العملاء، وتكرار استهلاك الأنشطة والأنشطة الترفيهية، والإقامة المختارة، إلخ.

من أجل تلبية تنوع الطلب والأذواق الفردية، تم تقسيم السياحة إلى قطاعات مختلفة، وتم تصنيفها إلى ثلاث فئات:

اولا :حسب الموقع:

1- السياحة الساحلية:

تطور منتج السياحة الساحلية بشكل كبير بمرور الوقت. سحر المواقع والمناخ وجودة الإقامة هي العناصر الأولية للسياحة النخبوية على شاطئ البحر. أدى إضفاء الطابع الديمقراطي على التدفقات إلى توسيع نطاق الحضور ليشمل سواحل جديدة ويحتل العرض الإضافي (المرافق الثقافية والرياضية والترفيهية) الآن مكانًا مهمًا في معايير الاختيار. وتهتم السواحل الأقل حظًا من خلال الإطار المناخي على هذه العناصر وقلة الاكتظاظ لجذب العملاء. وبذلك يشكل شاطئ البحر الوجهة السياحية الأولى في العالم، لقضاء الإجازات على البحر والاستفادة من الشاطئ والساحل والشمس التي تغري المزيد والمزيد من السياح.

2- السياحة الجبلية

تعتبر المناطق الجبلية الوجهة السياحية الثانية بعد السواحل والجزر، وتدر ما بين 15 و20في المائة من السياحة العالمية، أي ما بين 70 إلى 90 مليار دولار في السنة. تتعدد الأسباب التي تجذب السياح إلى المناطق الجبلية وتشمل المناخ والهواء النقي والمناظر الطبيعية الفريدة والحيوانات الخاصة والاستعراضات الاستثنائية والثقافة المحلية والتاريخ والتراث، فضلاً عن إمكانية ممارسة الأنشطة الرياضية مثل التزلج أو أي نشاط آخر متعلق بالثلج أو الطبيعة. السياحة الجبلية سيف ذو حدين، فبفضل السياحة يمكن لسكان هذه المناطق أن يعيشوا على عائدات السياحة ووقف الهجرة إلى المدن ومن ناحية أخرى من الضروري السيطرة على التدفقات السياحية من أجل الحفاظ على البيئة.

3- السياحة الحضرية

"السياحة الحضرية هي مجموعة الموارد والأنشطة السياحية الموجودة في المدن، باستثناء المنتجعات، والمقدمة للزوار الخارجيين. لذلك، يتعلق الأمر بأي شخص يزور مدينة خارج بيئته المعتادة للترفيه والعمل أو لأسباب أخرى. ([17])

4-السياحة النهرية

تشير السياحة النهرية بشكل عام إلى جميع الأنشطة السياحية التي تمارس في الأنهار أو القنوات. ويشمل ركوب القوارب والرحلات البحرية وركوب الزوارق البخارية بالإضافة إلى المزيد من الأنشطة الرياضية مثل التزلج على الماء وصيد الأسماك والغوص وما إلى ذلك.

ثانيا :حسب النشاط:

1- السياحة الثقافية:

السياحة الثقافية هي أي نشاط استرخاء يكون دافعه الرئيسي هو البحث عن المعرفة والعواطف من خلال اكتشاف التراث المعماري مثل المدن والقرى والمواقع الأثرية والحدائق والمباني الدينية أو غير المادية مثل المهرجانات التقليدية. والعادات الوطنية أو المحلية.

2- السياحة الدينية:

تهدف السياحة الدينية، أو حتى ما يسمى بالعبادة، إلى زيارة الأماكن المقدسة أو المباني ذات الرموز الدينية أو العقائدية، من بين أمور أخرى، من أجل أداء فريضة الحج. هناك أماكن مثل مكة للمسلمين والفاتيكان للمسيحيين والقدس لليهود.

[17]KADRI Boulem, revue de recherche en tourisme, numéro, 26-3 ; chronique pp76-79.

3- السياحة الصحية:

تشمل السياحة الصحية أي سفر بهدف الخضوع لعلاج طبيعي يعتمد على مياه الينابيع الحرارية ذات القيمة العلاجية العالية أو مياه البحر، وهي تغطي العملاء الذين يحتاجون إلى العلاج في بيئة مجهزة بمرافق الرعاية والاسترخاء والاستجمام.

4- السياحة الرياضية:

ظهر في الثمانينيات، في أوروبا و في الولايات المتحدة، لتمييز مجموعة من الممارسات المتعلقة بكل من السياحة والرياضة التي يتم قبولها على نطاق واسع، ويمكن أن تشكل دعمًا لتنمية التبادلات، ولاسيما بين عشاق الرياضة الشبابية. تعتبر المناسبات الدولية منابر للترويج والتعريف بالبلدان أو المناطق في جميع أنحاء العالم.

5- سياحة الأعمال:

وفقًا لتعريف وزارة السياحة الجزائرية، فإن سياحة الأعمال والمؤتمرات هي أي إقامة مؤقتة للأشخاص بعيدًا عن منازلهم، تتم بشكل أساسي خلال الأسبوع بدوافع مهنية. فهو يجمع بين المكونات الكلاسيكية للسياحة (النقل والإقامة والتموين) والنشاط الاقتصادي للشركة.

6- السياحة الاجتماعية:

السياحة الاجتماعية هي "مجموعة العلاقات والظواهر الناتجة عن المشاركة في السياحة وعلى وجه الخصوص ومشاركة الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض. هذه المشاركة أصبحت ممكنة، إذ يتم تسهيلها، من خلال مقاييس ذات طابع اجتماعي واضح المعالم.([18])

[18]BELATTAF. M, « Evolution, formes et impacts de l'activité touristique, pour un tourisme durable », Colloque international « Economie du tourisme et développement durable » Organisé par l'Université de Biskra en collaboration avec la direction du tourisme de la wilaya de Biskra, 2010.

يشير إلى البرامج والإنجازات والإجراءات التي تهدف إلى تفعيل الحق في الإجازات وإمكانية الوصول إلى السياحة لجميع الفئات السكانية، ولا سيما الشباب والأسر والمتقاعدين وذوي الدخل المتواضع، والأشخاص ذوي القدرات البدنية المحدودة، ولكنهم يهدفون أيضًا إلى تحسين جودة العلاقة بين الزوار والمجتمعات المضيفة.

تشمل السياحة الاجتماعية أيضًا الإنجازات التي تساعد على جعل ممارسة الأنشطة الخارجية متاحة خاصة للشباب. لذلك فإن لها ميزة زيادة دمقرطة الإقليم للأغراض الترفيهية -السياحية ولكن أيضًا الاجتماعية -التعليمية. كما يغطي الإجراءات التي وضعتها حكومات الدول المختلفة لتشجيع الناس على الذهاب في إجازة والتي غالبًا ما تكون نتيجة النضالات التي تقودها النقابات والجمعيات .

ثالثا :حسب العملاء

1- السياحة الجماعية:

نسمي السياحة الجماعية، نمط السياحة الذي ظهر في الستينيات، بفضل تعميم الإجازات مدفوعة الأجر، في الدول الصناعية لتمكين "الجماهير" الشعبية من السفر والاستمتاع بإجازات منخفضة التكلفة.

2- السياحة الانتقائية :

السياحة الانتقائية لها تأثير اقتصادي ضئيل وقليل على التهيئة الإقليمية. لوحظ في المناطق الفقيرة ذات نقص حاد في المعدات والبنية التحتية اللازمة. ومن هنا يلاحظ التأثير المنخفض للنشاط السياحي على المجتمع والاقتصاد المحلي.

المبحث الثاني: التنمية الإقليمية وتنمية السياحة

توجهت أنظارالتنمية الإقليمية تدريجياً نحو دعم التنمية, المحلية بحيثان الرهان الاقتصادي لجميع المتعاملين وسكان المناطق، هي في الواقع خلق فرص العمل وأنشطة

بهدف تلبية الاحتياجات والتنمية المحلية المستدامة. لذا تناول في(المطلب الأول) افاقالتنمية الإقليمية و السياحية و سياسات التخطيط الإقليمي في الجزائر في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: افاق التنمية الإقليمية والسياحية

يعد قطاع السياحة، في هذا السياق، مكونًا أساسيًا للتنمية الإقليمية، سواء في المناطق المنظمة والجذابة حيث تكون السياحة عاملاً من عوامل الديناميكية الاقتصادية والتأثير الثقافي أو في المناطق المهمشة حيث تعمل في أنشطة إضافية تضمن الحفاظ على الوظائف أو خلقها للسكان الذين يواجهون صعوبات.

يسعى هذا المطلب الأول الى تعريفومفاهيم الإقليم في (الفرع الأول) تعريف ومفهوم التهيئة في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف ومفاهيم الإقليم

على المستوى المادي والاقتصادي، يُعرَّف مفهوم الإقليم بأنه "جزء محدد من الفضاء الجغرافي، له خصائصه الخاصة. ([19])

تتميز هذه الخصائص التي تحدد منطقة ما عن أخرى بشكل رئيسي من خلال طبيعة وكمية الموارد الموجودة هناك. يمكن أن تأتي هذه الموارد إما من البيئة الطبيعية أو تكون نتيجة تصنيع بشري أو إعادة تدوير.

على المستوى الاجتماعي والثقافي، "يتم تحديد الإقليم من خلال الجماعة أو المجتمع البشري الذي يعيش فيه. هذا المجتمع البشري محدد بثقافته وذاكرته وتاريخه، وبهذا المعنى تشير المنطقة إلى نظام من القيم المشتركة ونظام الانتماء".[20]

[19]Ameziane FERGUENE « Economie territoriale et développement local : concepts et expériences » Ed campus ouvert, 2013, page 35-36.

[20]Idem

وهكذا يمكننا القول إن الإقليم عبارة عن بناء اجتماعي واقتصادي ومكاني، والذي يستمد إمكانياته للتنمية من موارده المحلية، ويتمكن من تحقيق أهدافه مع مشاركة واندماج العديد من أصحاب المصالح (مثل الشركات، الهيئات العامة ...) في عملية التنمية المحلية من خلال الاعتماد على آليات الحوكمة والشراكة التي تولدها، وهذا ما يخلق مستوى مناسب لعمل السلطات العامة في تعزيز التنمية الاقتصادية والتوظيف.

الفرع الثاني: تعريف و مفهوم التهيئة

"التهيئة" هو نتاج تعديل طوعي لتنظيم الإقليم. فالتهيئة تخص منشأة جماعية دائمة مخصصة للاستخدام العام (تعليمية، ثقافية، رياضية أو صحية، معدات السفر على الطرق، في الهواء أو السكك الحديدية[21]).

التطوير الذي يكون في هذه الحالة عبارة عن جملة من المعدات، ولكن بحجم معين، يمكن بناؤه من نقطة الصفر أو يكون جزءًا من عملية تعديل أو توسعة أو تغيير وجهة المعدات الموجودة (مثال: مصنع قديم أعيد تأهيله إلى متحف).

يمكن أن يستجيب التطوير لمعنى ثانٍ أكثر شمولاً. لذلك فهي عبارة عن مجموعة من تعديلات على الأرض أو البناء فيها والتي تهدف إلى تكييف قطعة من الأرض المحلية مع وظيفة جديدة. يمكننا أن نذكر في هذه الحالة منطقة سكنية أو منطقة نشاط أو منتزه ترفيهي أو متنزه طبيعي ... في جميع الحالات، يؤدي التطوير إلى تغيير في استخدام الأرض، وهذا يؤدي إلى تطور قيمة الأراضي في نفس الوقت الذي يحدث فيه تحول في أساليب الإنتاج واستخدام الأراضي[22].

21- تركي العربي، واقع الاستثمار السياحي –دراسة مقارنة الجزائر و تونس:- اطروحة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2012.

22-قتال جمال، بوخاطب ليلى رشيدة، واقع السياسة الاستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهادات للدراسات القانونية و الاقتصادية، مجلد 07 ،عدد 05.ص 28-48

المطلب الثاني: سياسات التخطيط الإقليمي في الجزائر

ارتبط ظهور التخطيط السياحي وتطوره وأهميته ببروز السياحة كظاهرة حضارية وسلوكية لها ابعادها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك اصبحت السياحة المعاصرة نشاط انساني ذات اهمية كبيرة لم تحظ بهما في أي عصر من العصور السابقة، حيث نجم عن النشاطات السياحية الكثيفة نتائج وآثار اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وعمرانية كان لها الاثر الواضح في حياة المجتمعات والشعوب في عصرنا الحاضر. لذا تناول سياسات التخطيط الإقليمي في الجزائر في مرحلة الانتقال لاقتصاد المركزي الى فترة اقتصاد السوق في (الفرع الأول) وواقع الأهداف ووسائل تشجيع السياحة في الجزائر في (الفرع الثاني).

الفرع الاول: الانتقال من مرحلة الاقتصاد المركزي الى فترة اقتصاد السوق

الاقتصاد الانتقالي أو الاقتصاد التحولي هو اقتصاد يتحول من الاقتصاد المخطط مركزيًا إلى اقتصاد السوق .

تخضع الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية لمجموعة من التحولات الهيكلية و القانونية التي تهدف إلى تطوير المؤسسات قائمة على السوق.

اولا :فترة الاقتصاد المركزي:

لا يمكن للجزائر أن تبدأ بالتفكير في مستقبلها دون تقييم إمكاناتها وأصولها، وتحويل نقاط ضعفها إلى ثروة. لهذا السبب يجب أن تتساءل عن نقاط قوتها الحقيقية وجاذبية أراضيها. إذ تسببت سياسة التنمية المتبعة منذ الاستقلال في إلحاق الكثير من الضرر بالبيئة من خلال الإهمال الفاضح لكل ما يتعلق بالبيئة والطبيعة الخضراء، ولكن أيضًا بسبب غياب، وإلى وقت قريب لأي دراسة جادة للأثر البيئي.

إن السياسة التصنيعية التي اتبعتها الدولة والتي تهدف بعد إلى إخراج البلاد من التخلف الاقتصادي قد قادتها إلى مسار التخلف البيئي مع عواقب لا تحصى على الصحة البدنية للمجتمع وخلل في التوازن البيئي بشكل عام.

لقد شهدت الجزائر تحولات كبيرة بفضل جهود الاستثمار المكثفة منذ استعادة سيادتها عام 1962، وهذه التحولات لم تمر دون عواقب. في الواقع شهد هذا التطور تشوهات واستثناءات متعددة لأنه لم يتم تأطيره من خلال سياسة إقليمية تتناسب مع أهميته. إذ لطالما واجهت الجزائر مشكلة النمو السكاني مع 700000 شخص إضافي في المتوسط سنويًا.([23])

إضافة إلى نسبة الشباب من السكان (55٪)، والتي تشكل عائقا رئيسيا للتنمية إذ هناك توزيع غير متكافئ للسكان في الإقليم.

ورد في وثيقة "Demain l'Algérie»، وهي وثيقة مرجعية أعدتها وزارة التجهيزات والتهيئة الإقليمية سنة1995 ، أن "الموارد الطبيعية، من ناحية أخرى، محدودة وسيئة التوزيع: 230 مليون هكتار تشكل الأراضي الوطنية، مقسمة إلى 200 مليون هكتار من الصحراء، و15 مليون هكتار من مراعي السهوب، و7.5 إلى 8 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية المفيدة و5 مليون هكتار من الغابات والأشجار" من المرجح أن تشكل ثنائية مياه الشرب والزراعة مشكلا مستقبليا.

إن سياسة التهيئة التي تعتمد على "التعبئة الفعالة لأراضي البناء وتنميتها، التي تجمدت عمليا حتى بداية السبعينيات بسبب عدم وجود نصوص تتعلق بالإقليم، قد تقرر فقط لصالح بلدية الأراضي الحضرية. كان من المفترض أن تسمح تهيئة الأراضي لهذه للبلديات بما يلي:

- امتلاك الأرض اللازمة للتجهيزات العامة والبنية التحتية.
- إرضاء طلب المواطنين من خلال الرجوع إليهم بأسعار خالية من المضاربة وأراضي بناء مطورة. لكن هذا النهج فشل بسبب المضاربات الوحشية على أرض البناء وإهدار الأرض بشكل عام.

[23]محاضرة ألقيت بمناسبة الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل الأستاذين رميدي عبد الوهاب و سماي علي بتاريخ 13 و 14 نوفمبر 2006

يؤدي الافتقار إلى السيطرة على عمليات التنمية الإقليمية وإلى التدهور المتقدم للنظم الإيكولوجية الهشة (الساحل، الجبل، السهوب، الجنوب، البيئة الريفية خسائر كبيرة في الأراضي مع كل ما يشير إليه ذلك باعتباره تهديدًا للمصالح الاستراتيجية للبلاد

شهدت البلاد منذ الثمانينيات، سياسة تخطيط إقليمية أكثر حزمًا، مع إنشاء وزارة التخطيط والتنمية الإقليمية (MPAT)، والوكالة الوطنية للتخطيط الإقليمي (ANAT)، المسؤولة عن تطوير التنمية الإقليمية عام 1981.

في عام 1987، شرع قانون يتعلق بالتهيئة الإقليمية يحدد الأدوات على المستويين الوطني والإقليمي ويحدد اتساقها دون اتباعه بنصوص أساسية لمراعاة التطبيق. وعلى أية حال، فإن سياسة التنمية لا تقتصر على مسألة أدوات فقط بل هي مرتبطة عضوياً بنموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي التزمت به الدولة والتي يجب أن تشرف عليه ".([24])

ثانيا: فترة الانتقال لاقتصاد السوق:

بدأت هذه المرحلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في1991/02/13 المتعلق بشروط تدخل الدولة في ميدان التجارة الخارجية بالحرية التامة.

يتمثل هذا التدخل في تسجيل المتعامل الاقتصادي في السجل التجاري بصفته تاجرا بالجملة وذلك مهما كانت طبيعة السلع المستوردة إلا فيما يخص السلع الأساسية الواسعة الاستهلاك التي تتطلب تسجيلها على قائمة شروط إدارة التجارة في إطار مهمتها التنظيمية وهذا لتفادي أي تجاوز يضر بالمستهلك النهائي.

خلال أوائل التسعينيات، حدث تباطؤ في الاستثمار العام، حتى أننا نرى بعض المناطق الريفية المهمشة تمامًا والمستبعدة من برامج التنمية الإقليمية؛ ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى

[24]ACHAIBOU YOUNSI Souad « Les villes nouvelles comme acte d'aménagement d'importance capitale pour la restructuration de la métropole », Conférence "Colonial and Postcolonial Urban Planning in Africa", Septembre 2013.

الشروط التي فرضتها خطة التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، ويتلخص ذلك في الميزانية المخصصة لوزارة التخطيط والتنمية الإقليمية.([25])

الجدول رقم 1: تطور ميزانية التهيئة الإقليمية خلال الفترة من 1991 إلى 2003 (بآلاف الدنانير الحالية)[26].

السنة	حصة القطاع من الميزانية (ألاف الدينار)	إجمالي الميزانية التشغيلية(بآلافDA)	النسبة المئوية
1991	1 000 000	77 000 000	1.29
1992	500 000	124 000 000	0.40
1993	2 000 000	200 000 000	1.00
1994	2 000 000	323 272 877	0.61
1995	6 211 471	734 875 979	0.84
1996	5 112 471	637 975 979	0.80
1997	6 200 458	914 100 000	0.67

25-Ahmed TESSA « La politique d'aménagement du territoire du déclin à la relance (1990-2004) » Revue campus N° 1. Page 32.

26- Idem

1998	1 643 556	1 171 721 600	1.40
1999	100 000	280 884 000	0.53
2000	5 203 036	965 328 164	0.45
2001	3 795 090	836 294 176	0.46
2002	5 322 850	1 050 166 167	0.51
2003	5 232 850	1 235 0166 16	0.38
2004	6 115 640	1 200 000 000	0.50

المصدر: Ahmed TESSA « La politique d'aménagement du territoire du déclin à la relance (1990-:2004) » Revue campus N° 1, Page 32

وهكذا يمكننا أن نرى الجزء الضئيل من الميزانية المخصص للتهيئة الإقليمية؛ تفترض هذه الوزارة المسؤولة عن هذا الأخير فقط رواتب موظفيها الإداريين، واقتصرت تدخلاتها على أعمال الصرف الصحي المخصصة والتنمية الحضرية في المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم.

اليوم تعرف التهيئة الإقليمية أبعادًا متغيرة ويجب أن تستجيب للمتطلبات الجديدة "متطلبات المجتمع الحديث التي تتميز بتعميم اقتصاد السوق، وتضاعف المسؤوليات، وتنويع أشكال الاتصال والتبادل. وأولوية الخدمات والنمو الحضري والاهتمام بالبيئة المعيشية اليومية فالجزائر الجديدة مطالبة تحسن أدائها وانفتاح على العالم مع تعزيز تماسكها لتلبية توقعات وطموحات الجزائريين. "

منذ عام 2000، ومع استقرار الاقتصاد وارتفاع أسعار المحروقات، شهدت الجزائر تسع سنوات(09) من التحسين وتعزيز مركزها المالي الخارجي بالاستفادة من إنجازات اقتصادية كبيرة.

عرفت الميزانية الجزائرية فائضا خلال السنوات 2000 إلى 2008, وقد ازداد احتياطي الصرف بشكل كبير خلال هذه السنوات، مما أدى إلى تقليص الديون الخارجية وتمكين الاقتصاد الجزائري من الصمود في وجه للأزمة الاقتصادية العالمية الخطيرة.

استمر الأداء الاقتصادي للجزائر بين عامي 2000 و2008بمؤشر اقتصادي جيد وذلك بالاستفادة من هذه البيئة الاقتصادية المواتية إذ وضعت السلطات المعنية الخطة الوطنية للتنمية الإقليمية (SNAT) وهو القانون الذي تعرض الدولة من خلاله مشروعها الإقليمي.

توضح الخطة الوطنية للتنمية الإقليمية كيف تعتزم الدولة أن تضمن، في إطار التنمية المستدامة، التوازن والعدالة الاجتماعية وجاذبية الإقليم (الكفاءة الاقتصادية) في جميع مكوناتها، وقد تم إطلاق مشروع تعديلي ضخم وهو ما يؤثر جميع قطاعات الحياة في بلدنا , من الوئام المدني إلى المصالحة الوطنية، من إصلاحات النظام القضائي والتعليمي إلى تخفيض الديون، بما في ذلك إنعاش النمو، وتراجع البطالة وتراجع معدل التضخم فقد أحرز بلدنا بعض التقدم بطريقة ما في إعادة الإعمار والتنمية. وبالتالي، فإن الوسائل التشريعية الجديدة مثل تلك الخاصة بإطار التخطيط والتنمية المستدامة للإقليم، والقوانين الأساسية، تلك المتعلقة بـ (الساحل البيئة، المدن الجديدة وتوجه المدن)([27])،قد سدت جزئياً النقص في أدوات العمل، على الرغم من أن بعضها لم تتبعه المراسيم التنفيذية.([28])

من بين أدوات التخطيط الحالية، يمكننا الاستشهاد بمكونات:

[27]Les différentes lois : (02, 03. 20,.08, 04., 06)

[28]خالد كواش: أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

SNAT 2025 : les SRAT, les SDAAM, les PAW, le SDAL, et le SCU, .le PDAU et les POS

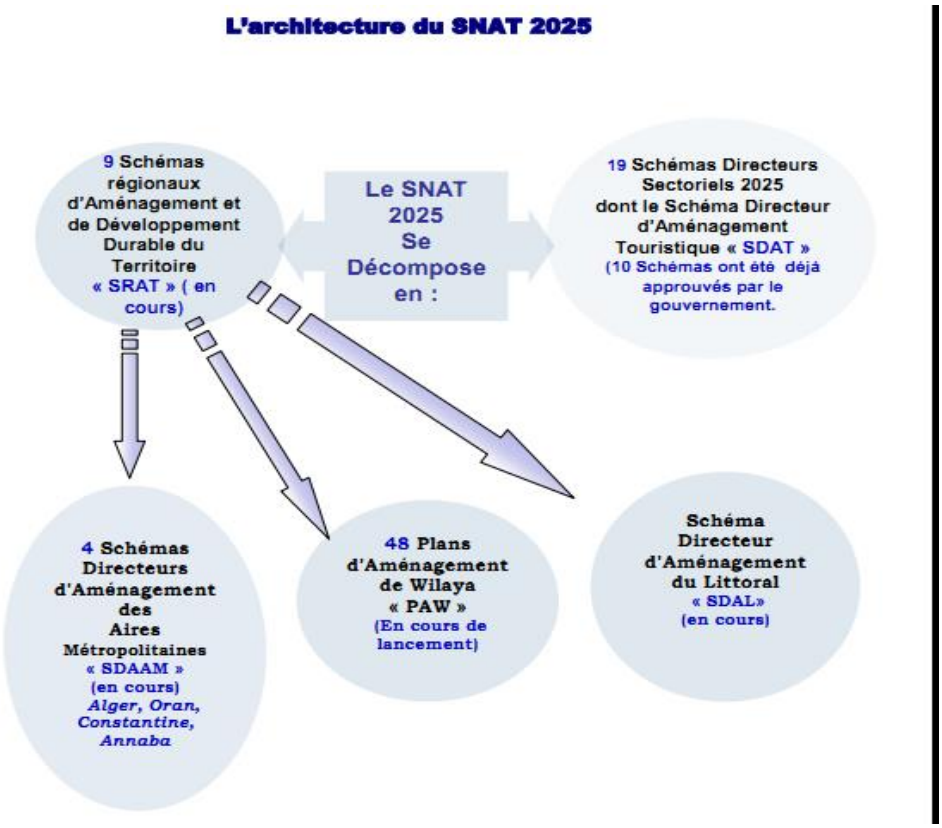

Source : SDAT 2025,livre 1 « le diagnostic du tourisme algérien» 2008,p 12

من خلال الخطة الوطنية للتنمية الإقليمية 2030 تحدد الدولة مشروعها الإقليمي الرئيسي الذي يهدف إلى استعادة قوة وجاذبية الإقليم في جميع مكوناته إذ يدمج في سياق العولمة والقدرة التنافسية على المستوى العالمي باندماج وتأثير الجزائر في فضاءاتها الطبيعية من الانتماء والتنمية (الأورو-متوسطية، المغرب العربي، أفريقيا).

وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة سبعة أقطاب سياحية للامتياز سوف تقام على مناطق التوسع السياحي السابقة الذكر، هي([29]):

[29] عامر عيساني، "الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010م.

- القطب السياحي للامتياز شمال-شرق: (E.N POT) عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس .
- القطب السياحي للامتياز شمال- وسط: (C.N POT) الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية .
- القطب السياحي للامتياز شمال- غرب): (O.N POT) مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان
- القطب السياحي للإمتياز جنوب- شرق): (E.S POT) الواحات: غرداية، بسكرة، الواد، المنيعة .
- القطب السياحي للامتياز جنوب- غرب: (O.S POT) توات (القرارة)، طرق القصور: أدرار، تميمون، بشار .القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (S.G POT)طاسيلي ناجر : اليزي ، جانيت .
- القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: (S.G POT) الأهقار: تمنراست .هذا إضافة إلى سبعة أقطاب تكميلية أخرى اختيرت لتدعم أقطاب الامتياز التي تمثل الواجهة الرئيسية لمقصد الجزائر، و قد تم اختيار هذه الأقطاب وفقا للمعايير التالية :

- وجود عقارات مخصصة لمناطق التوسع السياحي(ZEST)؛
- المقومات و المؤهلات السياحية، و البنى التحتية التي كل منطقة عن الأخرى

فيما يتعلق بأهداف الخطة الوطنية للتنمية الإقليمية 2030، فهي مخططة كما يلي:

- ضمان وجود منظمة إقليمية تعزز التفاعل بين قوى السوق من أجل تكييفها مع متطلبات الاقتصاد المعاصر، وفي مقدمتها القدرة التنافسية.
- تعزيز أفضل المناطق المجهزة لتقريبها من المعايير الدولية.
- السماح بظهور وتعزيز أنشطة ذات قيمة مضافة عالية مدفوعة بالبحث والابتكار
- تحسين المناطق ذات مرافق الاتصال العالمية التي تمنحها مزايا في المنافسة الدولية والقدرة التنافسية والتميز من أجل الارتباط بالعولمة

- تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: الوظائف والنمو والميزان التجاري والمالي والاستثمار.

الأمر متروك الآن للبلاد للاستعداد لمواجهة تحديات الغد الكبرى في تنظيمها الإقليمي. العالم من حولنا يتغير باستمرار.

إن ظهور متعاملين اقتصاديين جدد في سياق الطاقات المتجددة، والدور المتزايد باستمرار للتكنولوجيات الجديدة، وانعدام الأمن العالمي، وتحدي الهجرة الجديدة من جنوب الصحراء الكبرى، كلها تحديات يجب على الجزائر أن تتكيف معها.

ان شروط اندماج الجزائر في السوق العالمية ما هي إلا تلك التي سيتعاون على إرسائها وبنائها كل المتعاملين الاقتصاديين المتدخلين في السوق الجزائرية والمؤثرين عليها، حيث أنهم معنيون جميعا بكل ما يترتب عن هذا الاندماج من مزايا وعراقيل .فبالرغم من الضغوطات التي افرزها هذا الانفتاح والتي أصبحت الجزائر تعيشها اليوم فإنها متيقنة من أن هذا التوجه هو الذي يخدم الأهداف الاستراتيجية للسياسة السياحية والاقتصادية الجزائرية على المديين المتوسط والطويل.

1- مقومات السياحة في الجزائر [30]

ا-المناخ:

يغطي مناخ البحر الأبيض المتوسط الشمال، بينما يسود مناخ صحراوي على الجنوب. درجات الحرارة متغيرة بين النهار والليل في الصحراء إلى الجنوب. يشير البارومتر إلى متغيرات تتراوح بين 40 درجة أثناء النهار و5 درجات في الليل. من ناحية أخرى، يتمتع

30مجيطنة مسعود، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر تمويل كتجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر، دراسة حالة بعض الدول العربية و الاسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين، .الجزائر، يومي 19 و2009/12/20ص 48-66

الشمال بمناخ البحر الأبيض المتوسط. درجات الحرارة مرتفعة في الصيف. من حيث هطول الأمطار، تتميز مناطق الصحراء بمناخ حار وجاف.

في الشمال، تشير كمية المطر إلى 700 ملم من المتوسط السنوي، وفي الجنوب 20 ملم. في المناطق الساحلية، يبلغ المتوسط السنوي 600 ملم.

ب-الساحل:

تقع الجزائر على شريط ساحلي بطول 1200 كم يتميز بارتفاعه وتكوينه الصخري، ويتكون من عدة مناطق سياحية، مثل بجاية، الجزائر العاصمة وهران، تيزي وزو، إلخ. هذه الثروة تساعد على هواية السباحة والرياضات المائية نظرًا لجودة ودفء هذه الشواطئ بالإضافة إلى المناظر الطبيعية التي لا يزال بإمكان الدولة تقديمها.

ج-الجبل:

جغرافياً، يمتد الفضاء الجبلي على الجزء الشمالي بأكمله من الجزائر مع وجود سلاسل جبلية كبيرة في منطقة القبائل. يمكن تقسيم الجبل الجزائري جغرافياً إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- أطلس تل الشمال،
- أطلس جنوب الصحراء،
- سلسلةالطاسيلي- الهقار في أقصى الجنوب

تقدم كتل كل أطلس خصوصية من الناحية البيئية والاجتماعية والاقتصادية. تل أطلس، أكثر رطوبة، وأكثر غابات، وأكثر سكانًا وأكثر تنوعًا من أطلس الصحراء الذي هو نفسه أكثر تنوعًا من طاسيلي - الهقار.

يلعب الجبل في الجزائر دورًا مهمًا في مجالات التنوع البيولوجي (تنوع المناظر الطبيعية محميات الغطاء النباتي، الأنواع المستوطنة، إلخ)، المناخ (البيئات الرطبة، الثلج)، الموارد المائية (خزانات المياه الباطنية)، والتعدين، والديموغرافية (يعيش ربع سكان البلاد في هذه المناطق) والموارد التاريخية.

وبالتالي يمكن للجبل أن يشكل منتجًا سياحيًا طبيعيًا من خلال نسخته من التزلج على المنحدرات والتزلج الريفي على الثلج والمشي لمسافات طويلة والدراجات الجبلية وما إلى ذلك.

د-الصحراء:

الصحراء الجزائرية، بضخامتها الصحراوية، تزخر بالثروات المعدنية والنفطية والمواد الخام، فضلاً عن زراعتها بالواحات ومزارع النخيل التي تقدم التمور ذات جودة استثنائية. لطالما جذب الصحراويون الجزائريون بخبراتهم المتوارثة عن أجدادهم اهتمام وحماس المسافرين حول العالم كله، حتى لو كان لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من حيث البنية التحتية للاستقبال عالية المستوى. من بين الوجهات الأكثر شعبية:

- أدرار، في الجنوب الغربي، بمساحة 427000 كيلومتر مربع، تشتهر باختلاط الثقافات المختلفة،الفغارات وقلاعها التي تعود إلى قرون.

- اليزي: طاسيلي ناجر في الجهة الخارجية الجنوبية الشرقية وتبلغ مساحتها 286808 كيلومتر مربع وتشتهر هذه المنطقة الحضيرة الوطنية طاسيلي (15000 لوحة صخرية). تم تصنيفها كموقع تراث عالمي لليونسكو منذ عام 1982 [31] وتشكل بوتقة انصهار حقيقية حيث تعيش العناصر الطبيعية والثقافية والتاريخية في وئام.

[31]Organisation Mondiale du Tourisme, 2017.

- وادي مزاب[32]: تصنيف وادي مزاب في قائمة التراث العالمي يتعلق بنفس القدر بالمجموعة التاريخية والحضرية والمعمارية، وكذلك واحات النخيل ونظام استخراج وتجميع المياه (فوغاراة).

- تمنراست: الهقار. تبلغ مساحة هذه المنطقة 113000 كيلومتر مربع، تم إنشاء الحضيرة الوطنية للهقار في عام 1987، وتتميز تضاريسها وحيواناتها ونباتاتها ونقوشها الصخرية. ما يشكل أداة الجذب السياحي الرئيسي.

2-الطاقة الفندقية :

يعرف المرسوم (رقم 92-101 المؤرخ في 03 مارس 1992)الفندق كما يلي: تعتبر كمؤسسة إيواء جميع الهياكل التي تعد إعدادا رئيسيا للإيواء وتقدم الخدمات المرتبطة بذلك وتؤجر هذه الهياكل للزبائن العابرين الذين تتصف إقامتهم فيها بكراء يوم أو أسبوع أو لشهر دون أن يقرروا الإقامة الدائمة بها. (أنظر الملحق رقم 01) ويعرف كذلك بأنه "مكان يحصل فيه المقيم / السائح / الضيف أوالنزيل أو العميل على جميع الخدمات التي بإمكانه الحصول عليها في منزله، ولكن نظير أجر متفق عليه مسبقا([33])

جدول : تطور استيعاب الفنادق بالجزائر خلال الفترة 2005/2014 [34]

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014
اجمالي عدد السرة	83895	84869	85000	85976	86383	92377	96497	98804	99605

[32] Idem

[33] د. عبد الكريم حافظ، الإدارة الفندقية والسياحية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010م، ص 2

[34] ONS,2014

المصدر: ONS,2014

يشير الجدول ان إمكانيات الجزائر من الهياكل الفندقية شهدت نموا مطرداولكنه بطيء.

- **مصادر التراث الفني والثقافي والتاريخي**

يُنظر إلى الثقافة بمعناها الأوسع على أنها مجموعة من السمات المميزة والروحية والمادية وغير الملموسة والفكرية والعاطفية التي تميز المجتمع بأكمله. تشمل الثقافة الجزائرية، بالإضافة إلى الفنون والآداب، أساليب الحياة وأنظمة القيم والتقاليد والمعتقدات. تشكل العضوية الأمازيغية والعربية والإسلامية وكذلك العضوية المغاربية والأفريقية والمتوسطية مكوناتها الرئيسية.

لذا فإن الجزائر ليست أحادية اللغة ولا أحادية الثقافة وهذا ما يعني أنها تزخر بالثقافات الفرعية والإقليمية التي تتميز عن بعضها البعض، في الملابس وأسلوب الاستهلاك والتنظيم الاجتماعي واللهجات (الشاوية، المزابية، القبائلية... إلخ)، الغرض من هذه الثقافات هو تأكيد استمرارية كيان الدولة وضمان تطورها. هذه هي الموارد التي تحفز هدف الرحلات.

المدن الجزائرية الكبرى مليئة بالكنوز التاريخية والثقافية ولكن أيضًا تتميز بالتقاليد. هذا هو الحال بالنسبة لمدن الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وكذلك تلمسان وجميلة وتيمقاد وتيبازة أو حتى تمنراست. هذه الأماكن هي فرصة لاكتشاف الثقافات والتقاليد الجزائرية المختلفة، ولكن أيضًا تراثها التاريخي وآثارها وكذلك الحرف اليدوية التي لا تزال موجودة إلى يومنا هذا.

الجزائر بلد عرف تنوع الثقافات والحضارات نظرا لموقعه الجغرافي الاستراتيجي. إذ لطالما كانت الجزائر محل أنظار القوى الاستعمارية منذ القدم (الفينيقيون والرومان والوندال والبيزنطيون والعرب والأتراك والفرنسيون) على الرغم من المقاومة الشرسة لسكانها الأصليين بقيادة شخصيات بارزة: ماسينيسا و يوغرطة (الفترة الرومانية)، كهينة وكوسيلا

(الفترة الإسلامية) ولالة فاطمة نسومر، المقراني، العربي بن مهيدي، رمضان عباني ... (منذ الغزو الفرنسي).

كما تعتبر الجزائر موطنا للمواقع الأثرية الهائلة منذ العصرين الروماني والفينيقي. إذ يوجد ما لا يقل عن سبعة مواقع أثرية جزائرية مدرجة الآن في قائمة التراث العالمي لليونسكو.

ومن الجانب الثقافي تأثر الجزائريون باحتكاكهم بالحضارات المختلفة التي نشأت وازدهرت حول البحر الأبيض المتوسط .

تعتبرالحرف اليدوية جزء مهم من هوية البلد، وهي بوتقة تنصهر فيها الجمال والعديد من المواهب. الحرفية الجزائرية، مثلها مثل الحرف من البلدان الأخرى، غنية بلا منازع وتتنوع بشكل مدهش في الأشكال والتقنيات والزخارف. هذا الثراء يعززه تواضع المواد التي تصنع منها الأعمال الحرفية.

كانت الحرف اليدوية في السابق جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية للجزائريين، لكنها أصبحت الآن نشاطًا معرضًا للخطر على الرغم من مقاومة بعض الحرفيين الذين يحاولون قدر المستطاع إنقاذ جانب كامل من التراث الثقافي الوطني([35]).

1- الحلي: الحلي الجزائرية هي ثمرة العديد من الموروثات: الرومانية البيزنطية الأندلسية، العربية الإسلامية، التركية. الأشكال بشكل عام هندسية والألوان زاهية أو متباينة للغاية. هذا هو الحال مع حليا القبائل بختمها الخاص بمنطقة بني يني، التي لا يوجد مثلها في أي مكان آخر. إضافة إلى حلي مناطق أخرى من البلاد مثل حلي الأوراس والطوارق حيث تشتهر الجزائرية البساطة الكبيرة والأناقة.

[35]Zoha. B et Louiza. Y, La valorisation du patrimoine culturel et sa place dans la promotion de l'activité touristique : cas des bijoux kabyles d'ath yanni, mémoire de Master, département sciences économiques de l'université mouloud MAAMERI de Tizi Ouzou, 2014. Page68-80

2- التطريز والأزياء: كل منطقة جزائرية تطرز بطريقة معينة. لا يزال فن التطريز حياً إلى حد كبير في الجزائر، خاصة أثناء الأعراس. وبالفعل، فإن المرأة الجزائرية دائماً ما تتألق بقفطانها وكاراكو، وهي أزياء مطرزة عليها أرابيسك مستوحاة من التركية أو العربية أو الأندلسية. في قسنطينة نجد المخمل الأحمر والأسود المطرز بخيوط ذهبية أو فضية، بينما في عنابة تهيمن الزخارف الزهرية.

أما أزياء القبائل التقليدية فهي دائما جميلة وغالبة بلونها البرتقالي، وهي مكان إنتاج تحديدا في بوزقن وواضية، هذا الزي التقليدي هو أداة التواصل ووسيلة التعريف بامتياز، فستان القبائل والبرنس، هي القطع الوحيدة الباقية في مواجهة ظواهر الموضة الحالية، ولتوضيح أهمية هذه الأزياء الرمزية، قال عالم الاجتماع ابن خلدون (1332-1406) أن "أرض البربر تبدأ حيث يرتدي الرجال البرنس، وتوقف حيث لا يأكل الناس الكسكس". وبالتالي فهي تحدد المكانة التي يشغلها فن الملابس وفن الطبخ في تعريف ثقافة وهوية الشعب.

3- النسيج: لا يزال هناك عدد قليل من النساء في الجزائر يمتلكن معرفة خاصة بهن يستخدمنها في صنع السجاد، والبطانيات المزخرفة، والبرانس، إلخ. النسيج هو انعكاس لثروة الجزائر وتنوعها الثقافي. تختلف التمثيلات من منطقة إلى أخرى، ففي منطقة القبائليتمركز مكان الإنتاج بشكل رئيسي في آيتهيشم، وواغزن، والذي يعتبر نشاطاً عائلياً، بينما في غرداية، وهي مدينة تشتهر بنسيج وبر الإبل لصناعة سجادة مقاومة للماء.

4- صناعة الملمد: وهي صناعة مجموعة من الأشياء المفيدة في الحياة اليومية مثل مختلف أنواع السلال. وهو فن نسج ألياف النبات (المواد) لصنع مجموعة متنوعة من الأشياء. تمارسها النساء حصريًا، في تيزي وزو مكان الإنتاج في واضيةوجمعة الصهاريج.

5- الفخار: تتميز الحرف الريفية في الجزائر بشكل خاص بالفخار. هذا النشاط غني بالرموز التي تحكي قصص وتروي حقب تاريخية. في الواقع، الفخار الجزائري متنوع للغاية. بأشكاله المتنوعة وزخارفه الأنيقة، فهو أحد رموز التراث الحرفي للجزائر.

تعود جذور هذا الفخار إلى أقدم العصور. في منطقة القبائل، الفخار خاص بقرى آث الخير ومعاتقة، للاستخدام المحلي أو تجاري.يتم تزيين الفخار النفعي أو الخزفي بأنماط بدائية بسيطة في منطقة القبائل والأوراس بلون المغرة الحمراء أو لون الأرض، أما في تيبازة فهو مستوحى من الرومان، وأدرار في الجنوب فهو مغطى بتصميمات مدهشة ذات اللون الأسود. وحال الفخار اليوم مهدد بالزوال في العديد من المناطق.

6- الأواني النحاسية: يتواجد فناني الأواني النحاسية في الجزائر منذ العصور الوسطى. إنهم يعملون بالنحاس لصنع أشياء مفيدة، مثل الصواني وأقداح الشاي.... يميل هذا الفن المتوارث أبا عن جدمن الأندلسيين والعثمانيين، إلى الاختفاء. ومع ذلك، فهي حرفة لا تزال موجودة في عدد قليل من المدن مثل تلمسان والجزائر وقسنطينة.

إن جودة منتجاتنا الحرفية ومعرفة الحرفيين لدينا في النسيج،والفخار،والسلال،والنسيج، وخاصة الأواني النحاسية،لا يعادل ما عليه الحال في البلدان المجاورة، لكن الاختلاف يكمن في دعم الدولة، الذي لا يزال غير كاف بالنسبة لنا في الجزائر، في حين أن هذه المنتجات الحرفية يمكن أن تشكل رافعة للتنمية المحلية، خاصة في المناطق النائية، فإن تثمين هذه الموارد المحددة يمكن أن يكون وسيلة لتطوير قطاع السياحة.لسوء الحظ، هناك العديد من العقبات، لا سيما ارتفاع تكلفة المواد الخامة، تدفع الآن آلاف الحرفيين الجزائريين إلى التخلي عن القطاع الحرفي في الجزائر من أجل التحول إلى أنشطة أكثر ربحية([36]).

تلعب السياحة دورا فعالا في التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وجلب العملة الصعبة، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل.

[36] منصوري زين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 8 2005ص252/125

ا -مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي.

تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة و السفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 10 % على المستوى العالمي، وبالإضافة إلى ذلك يعتبر قطاع السياحة من أكبر القطاعات المكونة للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى كقطاع رئيسي في الاقتصاد ، وهذا ما يبينه الجدول التالي.

مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي لسنة 2008 :

الدولة	مساهمة قطاع السياحة (بالمائة)
فرنسا	11.7
تونس	16,1
مصر	21.7
الجزائر	7.3

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع السياحة يساهم بنسب كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول.

ب -مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

تعتبر السياحة مصدرا هاما من مصادر الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع، وحققت بعض الدول أرقام كبيرة في ميزان المدفوعات[37] فالسياحة تمثل صادرات غير منظورة و عنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصاد ي ، حيث تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة ، و حوصلة الإيرادات السياحية و الإنفاق السياحي الناجم عن النشاط السياحي ، و يؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري تأثيرا مباشرا ، و يتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي و نسبتها إلى القيمة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أم ايجابية .

و حتى يساهم النشاط السياحي بالأثر الايجابي على ميزان المدفوعات يجب تفادي الضغوط التييمارسها النشاط السياحي على ميزان المدفوعات ، من خلال زيادة الطلب على السلع المادية و الخدمية المستوردة[38]

ج -مساهمة السياحة في التوظيف.

تساهم السياحة في خلق العديد من فرص العمل سواء في القطاع السياحي نفسه كالشركات السياحية، المطاعم ، الفنادق...الخ ، أو في الأنشطة و القطاعات التقليدية التي تسوق إنتاجها للسياح .

و تشير الإحصاءات أنه إلى غاية 2001 كانت السياحة توفر 200 مليون فرصة عمل أي حوالي 8 % من مجموع فرص العمل في العالم ، أما سنة 2006 بلغت حوالي 350 مليون عامل أي بتطور 150 مليون منصب عمل خلال 05 سنوات ، كما أن معدل الزيادة في فرص

37- كواش خالد ، مقومات و مؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 01 جامعة الشلف، الجزائر 2004 ص213-237.

38- نفس المرجع ص 60

العمل الناتجة عن السياحة وصل إلى 5.5 مليون فرصة عمل سنويا إلى غاية سنة 2009 ، بالإضافة إلى ذلك أكدت معظم الدراسات التي أجريت أن بناء غرفة

فندقية جديدة يخلق 03 فرص عمل مباشرة و غير مباشرة نظرا للترابط الأمامي و الخلفي و تكامل القطاع السياحي مع بقية القطاعات الأخرى ، و توفر السياحة في فرنسا 80.000 منصب عمل مباشر موزعين عل مختلف الأنشطة السياحية ، و من المتوقع حسب إحصاءات مجلس السفر و السياحة العالمي أن السياحة سوف تستوعب تقريبا 8.11 % من التوظيف الكلي في العالم عام 2014.[39]

الفرع الثاني: واقع الأهداف ووسائل تشجيع السياحة في الجزائر

تم اكتشاف ثروات السياحة في الجزائر في وقت مبكر، قبل الحرب العالمية الأولى بوقت طويل، تم تسجيل تدفق سياحي أجنبي كبير ودفع المستعمر إلى وضع البنية التحتية لتلبية أذواق هؤلاء العملاء. وهذا ما مكن الجزائر من أن ترث بعد الاستقلال عدد كبير من البنى التحتية السياحية المقدرة بـ 5922 سريرا، وهي مقسمة حسب نوع المنتج على النحو التالي[40]

- منتجع ساحلي بسعة 2969 سرير وهو ما يمثل 50٪ من السعة الإجمالية.
- حضري بـ 2377 سريراً أي ما يعادل 40٪ من السعة الكلية.
- مكيف بسعة 90 سرير.
- صحراء بها 486 سرير.

[39] موسى سعداوي وحكيم وجطو، أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة ، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، ص04.

[40] وزاني محمد، السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية ،جامعة تلمسان 2007

رسم السياسة السياحية في الجزائر بعد الاستقلال، ركزت الاهتمامات المتعلقة بالتنمية السياحية في المقام الأول على الحفاظ على التراث الوطني وجمع المعلومات حول المناطق المحتمل تطويرها في إطار الترويج السياحي، أضف إلى ذلك إنشاء ثم تكييف الهياكل لضمان إدارة وتطوير قطاع السياحة مثل الديوان الوطني للسياحة (ONAT) الذي كانت مهمته الرئيسية الترويج للمنتجات السياحية الجزائرية في السوق الدولية، أو وكالة السياحة الجزائرية (ATA) التي كان الهدف منها تنظيم الدوائر السياحية.

في عام 1966 بلغ حجم الأموال المخصصة لقطاع السياحة ما يقرب من 92 مليون دينار، أي أربعة أضعاف ما تم تخصيصه لهذا القطاع عام 1964، وهذا يدل على اهتمام السلطات العامة بتطوير قطاع السياحة، وكان هذا العام ملحوظًا ويمثل منحنى تاريخي في ظاهرة السياحة في الجزائر، لأنه تم خلال هذه السنة اعتماد الصيغة الأولى للسياسة السياحية الجزائرية.

يعد عام 1966، سنة اعتماد أول تشريع للجزائر فيما يخص التنمية السياحية الوطنية من خلال نشر ميثاق 1966 المتعلق بالسياحة[41], الذي تم الإعلان عنه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 66-62 المؤرخ في 1966.03.26و المتمثل في المواد التالية :

المادة 1 :من أجل تحقيق خطة التنمية السياحية، سيتم الشروع في تحديد المناطق أو الأماكن ذات الأولوية للسياحة، مع مراعاة تدابير الحماية المحددة وتكثيف الجهود والمعدات اللازمة. كما سيتم تشريع مراسيم قانونية لتحديد هذه المناطق والأماكن ذات أولوية سياحة وستحدد طريقة التحديد وترسيم الحدود الإقليمية وكذلك إجراءات التصنيف.

المادة 2: تطبق تدابير حماية خاصة في هذه المناطق بالنسبة لأي بناء خاص أو عام، يخضع لإصدار رخصة البناء، إضافة إلى الشروط المنصوص عليها في الأحكام الصادرة بشأن تخطيط المدن، لترخيص خاص سيتم تحديد شروطه ونطاقه بمرسوم.

41- المرسوم رقم 66-62 المؤرخ في 66/03/26

أي تطوير أو تحول لمؤسسة سياحية في المباني الحالية، أو تطوير موقع تخييم، أو قرية عطلة أو أي منشأة لإيواء واستقبال السياح، سيخضع أيضًا إلى -تفويض محدد تحدد شروطه بمرسوم.

المادة 3: *داخل* المناطق والأماكن المشار إليها في المادة 1، سيتم إنشاء حق الشفعة لصالح الدولة على أي مبنى قد يكون موضوعًا لنقل الملكية اختياريا بمقابل أو مجانًا ستحدد المراسيم شروط الممارسة وآثار حق الشفعة هذا، وعلى وجه الخصوص ما يخص تحديد الأسعار.

حسب تعريفها، فإن منطقة التوسع والموقع السياحي هي مساحة من الأرض التي تنتظر التطوير من قبل مختلف المرافق السياحية داخل محيط محدد جيدًا.

عندما تتلقى البنية التحتية اللازمة فإنها ستهدف إلى تطوير قطاع السياحة التي سيكون لها انعكاسات إيجابية على قطاعات أخرى.

بالنظر إلى الترابط بين النشاط السياحي وقطاعات النشاط الأخرى، يمكن أن يكون الأداء السليم لـمناطق التوسع والمواقع السياحية محركًا للاقتصاد المحلي أو حتى وطنيًا بآثاره الغير المباشرة على القطاعات الأخرى: الزراعة، الحرف اليدوية ،الثقافة، الخدمات، النقل ، المباني، الأشغال العمومية، الصناعة، الدخل، العملات، التنمية المحلية ... وتأثيراتها المحفزة على التوازنات الرئيسية: الوظائف، النمو، التوازنات الخارجية، الاستثمارات.

كما أن لها أهداف[42]:

- الاستخدام الرشيد والمتناغم للمناطق والموارد السياحية من أجل ضمان التنمية المستدامة للسياحة

42- وفاس شريف و بن خديجة منصف، مداخلة حول موضوع: ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات، الملتقى الوطني حول :المقاولتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر 2 2و23 أفريل 2014.

- تكامل مناطق التوسعة والمواقع السياحية والبنية التحتية لتطوير الأنشطة السياحية في الخطة الوطنية لتهيئة الإقليم.
- حماية الأسس الطبيعية للسياحة.
- الحفاظ على الموارد الثقافية والسياحية من خلال استغلالها للأغراض السياحية للتراث الثقافي والتاريخي والثقافي والفني.
- إنشاء بناء يتلاءم مع تطور الأنشطة السياحية والحفاظ على خصوصيتها بشكل متناغم.

لكي تكون قادرة على تحقيق هذه الأهداف، وبناء بنية تحتية موجهة للسياح على هذه مناطق التوسع والمواقع السياحية الحالية، قامت وزارة السياحة بمجموعة من خطط التنمية السياحية وفقًا للقانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، والتي تهدف إلى التطوير الرشيد لمناطق التوسع والمواقع السياحية، فهي أداة لتطوير واستغلال هذه المساحات من خلال تطوير المناطق المطورة المهيأة لاستقبال الاستثمارات السياحية على النحو المنصوص عليه القانون.

تنص المادة 12 من القانون رقم 03-03 على أن تطوير وإدارة منطقة التوسعة والموقع السياحي يجب أن يتم وفقاً لقواعد خطة التنمية السياحية التي تضعها الإدارة المختصة. السياحة في إطار متضافر ومعتمد من قبل اللوائح[43].

وفقاً للمادة 13 من نفس القانون، فإن خطة التنمية السياحية المذكورة في المادة 12 أعلاه، تندرج في إطار التخطيط الإقليمي. على هذا النحو، فإن خطة التنمية السياحية تحول مكان رخصة تقسيم للأراضي.

43- المادة 12و13 من القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19 المتعلق بمناطق التوسع والموقع السياحية جريدة رسمية عدد11 مؤرخة في 2003/02/19 .

الفصل الثاني: تنظيم السياحة في الجزائر

الفصل الثاني: تنظيم السياحة في الجزائر

يتمحور الفصل الثاني من دراستنا حول الإطار القانوني في مساهمة التنمية السياحية في الجزائر (المبحث الأول) والإطار التشريعي والتنظيمي لآجل تشجيع وترقية قطاع السياحة في الجزائر (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الإطار القانوني في مساهمة التنمية السياحية في الجزائر

ان المشرع الجزائري أكد اهتمامه بقطاع السياحة، وخصص لها مجموعة من النصوص التشريعية والتنظيمية، لغرض تطوير هذا القطاع الحيوي و الحساس، وأبدى اهتمامه أكثر بالإدارة السياحية والمؤسسات تحت الوصاية، التكوين، الفندقة ،التنمية المستدامة للسياحة. كما نظم الاستعمال و الاستغلال السياحيين للشواطئ ، و أماكن التخييم، و قام بهيكلة وكالة السياحة و الاسفار، كما اهتم أيضا بالسياحة الحموية[1].

ولمواكبة التطورات الحاصلة دوليا، أحدث المشرع الجزائري عدة تعديلات شملت عدة قوانين منها، القانون رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمارات، حيث ألغي بالقانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 /2001/08 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي عدل وتمم بموجب الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 2006/07/15، وأهم التعديلات التي حملها هذا القانون الجديد هي في مجال الحوافز الجبائية و الجمركية، و كذلك فيما يخص الامتياز العقاري[2].

وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء في (المطلب الأول) على التنظيم الإداري للسياحة و الاطلاع على الاستثمار السياحي في (المطلب الثاني)

---

[1] -بوعقلين بديعة ، الاستثمارات السياحية و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2. 2006.

[2] بوفليح نبيل، مداخلة دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا حالة الجزائر -تونس– المغرب المقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر-واقع وآفاق، المركز الجامعي البويرة، يومي 11 و12 ماي 2010.

المطلب الأول: التنظيم الإداري للسياحة في الجزائر

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تبيان: التنظيم الإداري للسياحة في الجزائر لاسيما الإدارة المركزية في (الفرع الأول) وكذا المجلس الوطني للسياحة في (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الادارة المركزية

- مرسوم تنفيذي رقم 03-75 مؤرخ في 2003/02/24 [3] يحدد صلاحيات وزير السياحة، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06-213 مؤرخ في 2006/06/18 (جريدة رسمية عدد 40 مؤرخة في 18-06-2006 .)

- مرسوم تنفيذي رقم 03-76 مؤرخ في 2003/02/24، يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وازرة السياحة (جريدة رسمية عدد13 مؤرخة في 26-02-2003)

- مرسوم تنفيذي رقم 03-77 مؤرخ في 2003/02/24، يتضمن تنظيم المفتشية العامة في وازرة السياحة وسيرها .

المادة الأولى: تضم الادارة المركزية في وازرة السياحة، تحت سلطة الوزير، ما يأتي:

1. **الأمين العام** ويساعده مديرالدراسات ويلحق به مكتب البريد والاتصال والكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة.
2. **ديوان الوزير** ويتشكل من:

رئيس الديوان ويساعده ثمانية (08) مكلفين بالدراسات والتلخيص يكلفون بما يأتي:

[3] مرسوم التنفيذي رقم 03-75 مؤرخ في 24 فبراير 2003 يحدد صلاحيات وزير السياحة

- تحضير مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية وفي النشاطات المتصلة بالعلاقات البرلمان وتنظيمها.
- تحضير نشاطات الوزير في مجال العلاقات الخارجية وتنظيمها.
- تحضير نشاطات الوزير مع المؤسسات العمومية وتنظيمها.
- تحضير علاقات الوزير مع الأجهزة الاعلامية وتنظيمها.
- تحضير نشاطات الوزير مع الشركاء الاجتماعيين والحركة الجمعوية وتنظيمها.
- تحضير الملفات المتعلقة بتطور الإطار الاقتصادي التابع للقطاع ومتابعتها.
- تحضير الملفات المتعلقة ببرامج البحث التابعة للقطاع ومتابعاتها.
- تحضير الحصائل المدعمة لنشاطات القطاع ومتابعتها.

وأربعة (04) ملحقين بالديوان

3- **المفتشية العامة** التي يحدد تنظيمها وسيرها بمرسوم تنفيذي .

4- **الهياكل الأمنية.**

- مديرية التصور وضبط النشاطات السياحية.
- مديرية التنمية والاستثمار السياحي.
- مديرية الموارد البشرية.
- مديرية الشؤون القانونية والوثائق والأرشيف.
- مديرية التعاون والاتصال.
- مديرية الإدارة العامة.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للسياحة

مرسوم رئاسي رقم 02-479 مؤرخ في 2002/12/31 يتضمن إنشاء المجلس الوطني للسياحة ويحدد صلاحياته وتنظيمه وعمله. يرأس المجلس الوزير الأول، ويتشكل من الأعضاء (13 وزير والمدير العام للأمن الوطني والمدير العام للجمارك) وهذا حسب المادة 03 ، يكلف المجلس بإبداء رأيه في السياسة الوطنية للسياحة وباقتراح كل التدابير وكل الأدوات التي من شأنها تشجيع تنمية النشاطات السياحية وترقيتها، حسب المادة 2.[4]

أولا: لجنة وطنية لتسهيل النشاطات السياحية:

مرسوم تنفيذي رقم 94-39 مؤرخ في 1994/01/25 يتضمن انشاء لجنة وطنية لتسهيل النشاطات السياحية (جريدة رسمية عدد 05 مؤرخة في 26-01-1994) تنشأ لدى الوزير المكلف بالسياحة، لجنة وطنية لتسهيل النشاطات السياحية، تتمثل مهمة اللجنة في اقتراح كل الأعمال التي تمكن من تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط والحركات السياحية والتحكم فيها (المادة 2)، تتكون اللجنة من الوزير المكلف بالسياحة أو ممثله رئيسا وعشرة أعضاء (المادة 4).

ثانيا: الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه

مرسوم رقم 88-21 مؤرخ في 1988/10/31 يتضمن انشاء الديوان الوطني للسياحة وتنظيمه (جريدة رسمية عدد 44 مؤرخة في 02-11-1988) معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 92-402 المؤرخ في 1992/10/31 (جريدة رسمية عدد 79 مؤرخة في 02-11-1992).

[4] مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر، الآليات والبرامج، العدد 02 ،2012 ، الجزائر, ص 171-184

يعد الديوان أداة للوازرة المكلفة بالسياحة لتصور تحقيق وترقية السياحة ودراسة السوق والعلاقات العامة (المادة2)، يكون مقره في مدينة الجزائر، تتمثل مهمة الديوان في المشاركة في إطار السياسة الوطنية الخاصة بمجال السياحة في اعداد برامج ترقية السياحة والسهر على تنفيذها (المادة4)، يشرف على الديوان مجلس ادارة ويديره مدير عام (المادة5)، يترأس مجلس الادارة الوزير المكلف بالسياحة أو ممثله ويتكون من 11عضو (المادة 8).

ثالثا: الوكالة الوطنية لتنمية السياحة:

مرسوم تنفيذي رقم 98-70 مؤرخ 1998/02/21 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة و تحديد قانونها الأساسي (جريدة رسمية عدد 11 مؤرخة في 01-03-1998) توضع الوكالة تحت تصرف وصاية الوزير المكلف بالسياحة و يكون مقرها بمدينة الجزائر (المادة02)، تتكفل الوكالة بتنشيط و ترقية و تأطير النشاطات السياحية في اطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة و التهيئة العمرانية (المادة 4) ، يسير الوكالة مجلس ادارة و يديرها مدير عام (المادة 10) ، يرأس مجلس الادارة الوزير المكلف بالسياحة أو ممثله ، و يتشكل من 11 عضو (المادة 11).[5]

المطلب الثاني: ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر

تصبو الجزائر الارتقاء بالسياحة إلى مصاف القطاعات الدارة للثروة وبناء قطاع سياحي جذاب للسياح، التي سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتوج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، و هذا من خلال جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية ، التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة تهدف إلى تحقيق الأهداف الكمية والنوعية, التي جاءت ضمن تصور تطوير السياحة.

[5] محمد فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر2. 2007.

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى دراسة ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر عبر التكوين في مجال السياحة ما سنحاول دراسته من خلال (الفرع الأول) على أن يكون الفرع الثاني متعلقا بمركز الفندقة والسياحة.

الفرع الاول: التكوين في مجال السياحة

1. المدرسة الوطنية العليا للسياحة:

مرسوم تنفيذي رقم 94-255 مؤرخ في 1994/08/17 يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة (جريدة رسمية عدد 54 مؤرخة في 24-08- 1994) المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-104 المؤرخ في1998/03/31) (جريدة رسمية 19 مؤرخة في 01-04-1998).

توضع المدرسة تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة و يكون مقرها في مدينة الجزائر (المادة 2)، يعين المدير العام للمدرسة بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالسياحة (المادة 13) ، تتولى المدرسة في اطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية على الخصوص بتقديم تكوينا عاليا متخصصا في الدراسة الجامعية و الدراسات العليا في مختلف مواد السياحة والفندقة و الحمامات المعدنية ، تحسن مستوى المستخدمين التقنيين عن طريق التكوين المستمر ، كما تشارك في تطوير البحث العلمي و التقني في ميادين اختصاصاتها (المادة 3) ، يشرف على المدرسة مجلس توجيه و يسيرها مدير عام و تزود بمجلس تربوي و علمي (المادة 5) ، يرأس الوزير المكلف بالسياحة أو ممثله مجلس التوجيه الذي يتكون من خمسة أعضاء (المادة 6).

2. المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية:

مرسوم تنفيذي رقم 94-256 مؤرخ في 1994/08/17 يتضمن انشاء المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية (جريدة رسمية عدد 54 مؤرخة في 24-08-1994) معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 02-455 المؤرخ 21-12-2002(جريدة رسمية 85 مؤرخة في 22-12-2002). يوضع المعهد تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة و يكون

مقره في تيزي وزو (المادة 2) يسير المعهد مدير و يشرف عليه مجلس توجيه و يزود بمجلس تربوي (المادة 4) يعين مدير المعهد بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالسياحة ، يتولى المعهد في اطار تنفيذ السياسة الوطنية لتنمية السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية على الخصوص تكوين التقنيين السامين في مختلف مهن السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية ، تحسين مستوى المستخدمين التقنيين و تعميم التقنيات الجديدة المرتبطة بقطاع السياحة (المادة 3)[6] .

الفرع الثاني: مركز الفندقة والسياحة

يتضمن انشاء مركز الفندقة و السياحة وضع المركز تحت وصاية الوزير المكلف بالسياحة و يكون مقره بوسعادة (المادة 2) يسير المركز مدير و يشرف عليه مجلس توجيه و يزود بمجلس تربوي (المادة 4)[7] ، يعين مدير المركز بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالسياحة(المادة 13)، يتولى المركز في اطار تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية على الخصوص بتكوين تقنيين في مختلف مهن السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية ، تحسين مستوى المستخدمين التقنيين و تعميم التقنيات الجديدة المتعلقة بالقطاع (المادة 3)[8].

المبحث الثاني : الاطار التشريعي والتنظيمي لآجل تشجيع وترقية قطاع السياحة في الجزائر

ان الخطة السياحية الطموحة التي تقصد تنفيذها الجزائر، تندرج ضمن تحقيق أهداف بناء مقصد سياحي جديد بديل ومناقش على مستوى البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تهدف إلى الحد من تدفقات المواطنين نحو المقاصد السياحية العالمية الأخرى وبالخصوص دول الجوار، في هذا الصدد تتمثل قضية تلبية الطلب الداخلي على المنتوج السياحي لإيقاف

[6] عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر، التحديات والرهانات في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025، مجلة معارف، عدد12. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2012, ص 139-150.

[7] خالد كواش، مقومات و مؤشر ات السياحة في الجز ائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 01 ,الجزائر،،2004ص 213-237. (جريدة رسمية عدد 54 مؤرخة في 24-08-1994)

[8] مرسوم تنفيذي رقم 94-257 مؤرخ في 1994/08/17

النزيف من الخروج في فصل العطل إلى دول الجوار. و لذا يجب رفع جميع هذه التحديات للنهوض بهذا القطاع أولى الأولويات , بالإضافة الى الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ أكثر من عشر سنوات وهذا من خلال إصدار قوانين تتماشى مع متطلبات المستثمرين في القطاع السياحي والعمل على منح تحفيزات مالية وجبائية لتشجيع الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي وتوفير العقار السياحي الذي يعتبر أكبر مشكل وعائق للمستثمرين، ولهذا قد تم تحديد مناطق التوسع السياحي واختيار قائمة المشارع المتعلقة بالمركبات السياحية ,الفندقية والمناطق الترفيهية وغيره.

وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء في (المطلب الأول) على القواعد المتعلقة بالفندقة والمؤسسات الفندقية و مناطق التوسع والمواقع السياحية في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: القواعد المتعلقة بالفندقة والمؤسسات الفندقية

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى تبيان الفندقة في ضوء القانون رقم 99-01 في (الفرع الأول) و استغلال المؤسسات الفندقية والأعمال الفندقية والسياحية في (الفرع الثاني).

الفرع الاول: الفندقة في ضوء القانون رقم 99-01

يقصد بالفندقة حسب القانون 99 -01 المؤرخ في 1999/01/06 كل عقد يلتزم بمقتضاه الفندقي الذي يمارس نشاطه بمقابل بإيواء الزبون مؤقتا دون أن يتخذ هذا الأخير الفندق مسكنا له والمحافظة على أمتعته التي يودعها في المؤسسة الفندقية وتقديم خدمات إضافية له عند الحاجة مقابل موافقة الزبون على تعليمات النظام الداخلي ودفعه مبلغا تقدر قيمته حسب نوعية الخدمات.[9]

من خلال هذا التعريف نستنتج أن الفندقة تعتبر من العوامل التي تساعد الدول على جذب السياح وزيادة عدد الزائرين، لما تتوفر عليه من مقومات لإراحة السائح وتمتعه بإجازة متميزة، ومن ذلك بالضرورة المناخ والمناظر الطبيعية الخلابة، وطاقة إقامة متعددة

[9] مديرية السياحة لولاية تيزي وزو، يوم دراسي حول التهيئة السياحية ودورها في التنمية، الجزء1 ، يوم 2017/12/21

المستويات ذات مستوى خدمات مرتفعة، لذا فإن الفندقة تعد من السبل المهمة للرقي بالقطاع السياحي وتطويره والنهوض به بما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد الوطني.

يعتبر نشاطا فندقيا حسب المادة 04 من القانون رقم 99 -01 المؤرخ في 1999/01/06 المتعلق بالفندقة كل استغلال بمقابل لمؤسسة فندقية ، ويهدف هذا القانون بشكل خاص إلى حماية وتحديث وتطوير وترقية القطاع الفندقي، وكذا تحسين نوعية الخدمات الفندقية، إضافة إلى وضع أخلاقيات مهنية وإرساء قواعد للنشاط الفندقي.

الفرع الثاني : استغلال المؤسسات الفندقية والأعمال الفندقية والسياحية:

يقصد بالمؤسسة الفندقية حسب المرسوم التنفيذي رقم 00-46 المؤرخ في 2000/03/01الذي يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كيفيات استغلالها كل مؤسسة تمارس نشاطا فندقيا.

ويعد نشاطا فندقيا كل استعمال بمقابل للهياكل الأساسية الموجهة أساسا للإيواء وتقديم الخدمات المرتبطة به وتتكون هذه الهياكل الأساسية من مؤسسات الإيواء ويستأجرها أشخاص لمدة أسبوع إلى شهر للإقامة ا دون اتخاذها سكنا لهم.

وتتمثل المؤسسات الفندقية بموجب هذا المرسوم في :[10]

- الفنادق
- نزل الطريق (الموتيل) أو المحطة
- قرى العطل .
- الإقامات السياحية
- النزل الريفية .
- النزل العائلية.
- الشاليهات

[10] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 00-46 المؤرخ في 2000/03/01، الجريدة الرسمية عدد 10 ،مؤرخة في 2000/03/01 ،ص4

- المنازل السياحية المفروشة.
- المخيمات
- محطة الاستراحة

وحسب هذا المرسوم التنفيذي وللحصول على الرخصة استغلال المؤسسات الفندقية يجب تقديم طلب أمام الوزير المكلف بالسياحة بالنسبة للمؤسسات الفندقية ذات (02) نجمتين إلى 05 نجوم، وإلى المدير الولائي المكلف بالسياحة بالنسبة للأصناف الأخرى من المؤسسات الفندقية. وبالنسبة للشخص الطبيعي يجب أن يبين الحالة المدنية والوظيفة ومقر السكن وكذا عنوان مقر المؤسسة الفندقية. أما بالنسبة للشخص المعنوي فيجب أن يتضمن الطلب اسم الشركة والطبيعة القانونية ,قيمة رأسمالها ,توزيعه ,عنوان الشركة وكذا الحالة المدنية للممثل أو الممثلين القانونيين المؤهلين لتقديم الطلب وعنوانهم[11].

يتم استغلال المؤسسة الفندقية مباشرة بعد منح الرخصة في أجل 06 ستة أشهر من تاريخ استلامها فإذا لم يتم الشروع في ممارسة النشاط في الأجل المحدد يتعين على السلطة المانحة للرخصة إعذار صاحبها في أجل 06 ستة أشهر فإذا لم يتم البدء يتم سحب الرخصة بنفس الشروط والكيفيات التي منحت بها.

ويتم استغلال المؤسسة الفندقية عن طريق ضمان أمن الزبون وتوفير مستخدمين يتمتعون بمظهر جسماني نظيف وزي مهني لائق وفي غاية النظافة أثناء تأديتهم للخدمة، كما يجب على مستغلي المؤسسة الفندقية عدم إفشاء أية معلومة حول هوية الزبائن إلا بطلب من مصالح الأمن، كما يجب إظهار أسعار الغرف واستهلاك المأكولات والمشروبات في لافتات توضع عند مدخل المؤسسة الفندقية وفي مكاتب الاستقبال والدفع وفي الغرف والمطاعم ، بالإضافة إلى السهر على احترام القواعد المقررة في مجال النظافة، الصحة والأمن.

[11] المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 00-46 المؤرخ في 2000/03/01 ، الجريدة الرسمية رقم 10 ،مؤرخة في 2000/03/01 ، العدد10 ، ص 5.

المطلب الثاني: مناطق التوسع والمواقع السياحية

يكتسي قطاع السياحة أهمية بالغة لا تقل عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي ظل التغيرات التي عرفتها الجزائر اتبعت الدولة سياسة جديدة تمثلت في فتح مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي في القطاع السياحي، ولقد أقرّت الحكومة جملة من التدابير للنهوض بهذا القطاع في الجزائر ، حيث تعاظمت أهمية النشاط السياحي بصفة عامة ومناطق التوسع والمواقع السياحية بصفة خاصة في العالم خلال العقود الأخيرة بالنظر لما أصبح يمثله من مورد اقتصادي هام يُضاهي واردات النشاطات الاقتصادية التقليدية، وهذا من أجل الوصول إلى الهدف المنشود من إنشاء وتهيئة مناطق التوسع والمواقع السياحية في تشجيع الاستثمار كمورد هام من موارد الاقتصاد الوطني.[12]

في نطاق التدابير للنهوض بقطاع السياحة في الجزائر تم ادراج مناطق التوسع والمواقع السياحية و القوانين المسيرة لها.

سوف نتطرق الى دراسة النظام القانوني للتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية في الجزائر في (الفرع الأول) و الأطر القانونية المنظمة للاستثمار السياحي في (الفرع الثاني) والعقار السياحي واستغلاله في (الفرع الثالث) و الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في مجال السياحة في (الفرع الرابع).

الفرع الاول: النظام القانوني لتسير مناطق التوسع والمواقع السياحية في الجزائر

يقوم هذا القانون على تحديد مبادئ وقواعد تهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد التنمية المستدامة للسياحة ويعمل على إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخططات الوطنية، كما يهدف إلى المحافظة على التراث الثقافي

[12] صيفور كريم، يوسف شرف الدين: تنمية المناطق السياحية بولاية جيجل حالة راس العافية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة ام البواقي 2015

والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية[13].

1. مناطق التوسع و المواقع السياحية :

حسب المادة 02 من القانون رقم 03/03 المؤرخ في 2003/02/17، المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية يقصد بمناطق التوسع السياحي: "كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية و مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، ثقافية وبشرية بداعية استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات مردودية ".

ويقصد بالموقع السياحي حسب نفس المادة: " كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخالب، أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصوصيات طبيعية أو بناءات مشيدة عليه يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عليه من التلف أو الاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان."

2. أماكن التخييم واستغلالها:

تم التطرق في مواد المرسوم رقم 85-14 المؤرخ في 26-01-1985 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 01-138 المؤرخ في 26-05-2001 الى تحديد شروط تخصيص أماكن التخييم واستغلالها و تعريف المخيمات وترتيبها، وإجراءات منح رخصة استغلال مكان التخييم وكيفية تنظيم أماكن المخصصة للمخيم [14].

3. **المياه الحموية:** يقصد بالمياه الحموية في إطار المرسوم رقم 69/07 المؤرخ في 2007/02/19 : المياه المجذوبة انطلاقا من نبع طبيعي أو بئر محفورة والتي يمكن أن تكون لها خاصيات علاجية نظرا للطبيعة الخاصة لمصادرها وثبات مميزاتها

[13] قانون رقم 03-03 مؤرخ في 2003/02/17 يتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية، الجريدة الرسمية، عدد 11، مؤرخة في 2003/02/17 ، ص 14

[14] مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر، الآليات والبرامج، العدد 02 ،2012 ، الجزائر, ص 171-184

الطبيعية ومكوناتها الكيماوية ، وتعد مياه البحر كذلك بعد معالجتها ونقلها واحتوائها على خاصيات علاجية بمثابة مياه حموية وتخضع للمعالجة بصفة دورية[15].

يقوم المرسوم تنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 2007/02/19 على تحديد مبادئ وقواعد تهيئة وترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية ويهدف إلى الاستعمال العقلاني و المنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد التنمية المستدامة للسياحة ويعمل على إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخططات الوطنية، كما يهدف إلى المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

4. وكلات السياحة و الأسفار :

- مرسوم تنفيذي رقم 06/99 المؤرخ في 1999/04/04 يحدد القو اعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة و الأسفار (جريدة رسمية عدد 24 مؤرخة في 1999/04/07).
- مرسوم تنفيذي رقم 47/00 المؤرخ في 2000/03/01يحدد تنظيم اللجنة الوطنية لإعتماد وكالات السياحة و الأسفار (جريدة رسمية عدد 10 مؤرخة في 2000/03/05).
- مرسوم تنفيذي رقم 48/00 المؤرخ في 2000/03/01يحدد شروط و كيفية إنشاء وكالات السياحة و الأسفار (جريدة رسمية عدد 10 مؤرخة في 2000/03/05).
- مرسوم تنفيذي رقم 49/00 المؤرخ في 2000/03/01يحدد شروط و كيفية إنشاء فروع وكالات السياحة و الأسفار (جريدة رسمية عدد 10 مؤرخة في 2000/03/05).

[15] مرسوم تنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 2007/02/19 الذي يحدد شروط و كيفية منح امتياز استعمال و استغلال المياه الحموية (ج ر 13 مؤرخة في 21-02-2007).

ألفرع الثاني: الأطر القانونية المنظمة للاستثمار السياحي

إن الاهتمام الكبير بالاستثمار السياحي كمورد هام للاقتصاد الوطني أدى إلى ضرورة الارتقاء بالقطاع السياحي إلى مصاف القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية لما يملكه من دور مستدام في إيجاد التوازنات الاجتماعية واستمرارها، خاصة وأن الجزائر تدفعها إرادة كبيرة في أن تكون طرف فعال في السياحة العالمية أخذا وعطاءا وقد تم ترجمة ذلك فعليا على مستوى برنامج الحكومة، وهو ما يعتبر إشارة واضحة لدعم تنمية وترقية السياحة الوطنية قصد إدماجها ضمن السوق السياحي الدولي.

يحدد القانون 01/03 بتاريخ 2003/01/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية، وكذا بالتهيئة السياحية.

يعتبر الاستثمار في المجال السياحي فرصة كبيرة للربح لما تزخر به الجزائر من ثروات سياحية هامة: ثروات طبيعية، تنوع التضاريس (سواحل، جبال، صحراء)، تنوع المناخ، تراث ثقافي متنوع ومختلف حسب اختلاف المناطق، ثروات تاريخية وحضارية متنوعة، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي... . ويعد النشاط السياحي كمحل للمشروع الاستثماري نشاطا خدماتي بالدرجة الأولى، ويقصد به حسب المادة 03 من القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة "كل خدمات تسويق ، والذي يعد عملا و أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أولم يشمله تجاريا، تطبيقا لأحكام القانون التجاري، ومن نشاطات المنشآت المصنفة التي اهتم بها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ورغم ذلك لها تأثير مهم على غيرها من الألات الاقتصادية[16].

الفرع الثالث: العقار السياحي واستغلاله

يتطلب النشاط في العقار السياحي موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق ومراكز سياحية، وهنا نذكر عدة تلاعبات وعمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية

[16] بوعقلين بديعة ، الاستثمارات السياحية و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2006

في هذا المجال، وعليه جاء القانون 03 -03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية في المادة 20 منه ما يلي " يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا لغرض في مخطط التهيئة السياحية ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية (العمومية والخاصة) وتلك التابعة للخواص".

إن توفير العقار, يعتبر محددا أساسيا لإنجاح و إنعاش الاقتصاد الوطني، و القضاء على الاختلالات الداخلية و الخارجية فيه، وعاملا مساعدا على جلب واستقرار المستثمرين لذلك فهو لا يزال رهن الكثير من العراقيل والممارسات التي تحول دون مروره بسلام، فغالبية المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب يشتكون من تداعيات هذه المسألة .إذ أن منح الأراضي في الجزائر كان و لا يزال تحكمه ممارسات منها ما هو موضوعي، و منها ما هو ذاتي كتفشي الرشوة والسمسرة والمضاربة، ضف إلى ذلك ما خلفته السياسات الاقتصادية و المخططات التنموية الماضية من هياكل ومنشآت ضخمة و بقيت غير مستغلة مما أدى إلى هلاكها وسرقتها بمرور الوقت، والسبب في ذلك يعود لتداخل هذه السياسات في بعضها البعض.

و حسب المادة 20 من قانون 03/03المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية التي تنص على ما يلي :

" يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأملاك الوطنية العمومية و الخاصة ، و تلك التابعة للخواص " و خلال سنوات قليلة برزت شبكات مضاربة و سمسرة يطلق عليها عادة اسم

" مافيا العقار " إتخذت أشكالا سرطانية، وعمدت إلى توظيف الثغرات القانونية، و حولتها إلى مصدر للثراء السريع، وألحقت أضرار كبيرة بالاقتصاد وعطلت مشاريع التنمية، فقد وضع المستثمرون الأجانب و المواطنون على حد سواء مشكلة العقار كأول عائق أمام تدفق الاستثمار لارتباطها بإشكالية الملكية، وكيفية الانتفاع منها و التصرف .أما العقار السياحي و الذي يتطلب النشاط فيه موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق و مراكز

سياحية، و غيرها، فيه عدة تلاعبات وعمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية في هذا الحال، و عليه قامت السلطات المعنية بإعادة تحديد مفهوم مناطق و مواقع التوسع السياحي في القانون 03-03 الصادر في 17-02-2003 و المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

وفي هذا الإطار تعتمد كل الدول على تشجيع مشاريعها الصناعية، و الاقتصادية، و الزراعية و السياحية على عدة طرق للتمويل أغلبها يعتمد على القروض المقدمة تبعا لضمانات يقدمها المستثمر عن طريق الرهن، أو منح الفوائد للقروض الممنوحة له، و القروض على شكلين [17].

1. القروض المتوسطة المباشر ة:

وهي قروض عادية تمنح للزبائن لفترة محصورة بين سنتين و سنتين نصف، والهدف الجوهري منه هو تمويل مشروعات سواء صناعية أو زراعية أو سياحية بدرجة أهم .

2. القروض المتوسطة للتعبئة:

إن البنوك التجارية لها حصة قروض تمنحها في حالة وجود السيولة اللازمة لذلك و تمويلها لقطاع اقتصادي معين، إلا أن الطلب على هذه القروض قد يفوق إمكانية البنك التجاري، و لذا يلجأ المستثمر إلى البنك المركزي و هذا لهدف الحصول على حصة أخرى من أجل التمويل، وتتراوح هذه المدة بالنسبة لهذا النوع من القرض من سنتين إلى خمس سنوات.

و قد يعتمد على التمويل الذاتي في المشاريع السياحية قصد ترقيتها أي من الشيء المستثمر ذاته فيها انطلاقا من المرافق التابعة له و النتائج المحصل عليها .فعلى سبيل المثال الفندق يمول نفسه بنفسه من خلال بيع الخدمات من طرفه و دفع المستحقات من قبل الزبائن وعل تمويل المشاريع السياحية يعتمد على عدة مصادر يرفع من شأنه، انطلاقا من القوانين الضابطة له عن طريق منح القروض للمستثمرين في هذا المجال لغرض تحقيق التنمية

[17] عويناں عبد القادر ،السياحة في الجزائر، التحديات والرهانات في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025 ، كلية العلوم الاقتصادية. مجلة معارف, مجلد 7 عدد 12 , جامعة الجزائر 2012 ص 139-150.

المحلية والوطنية والدولية، وجلب العملة الأجنبية لخزينة الدولة، و قد تمول المشاريع السياحية عن طريق المساعدات والإعانات المقدمة من طرف الدولة للجمعيات السياحية المعتمدة خاصة المتواجدة في مناطق التوسع السياحي، كذلك أن التمويل يكون ذاتيا كالفنادق والساحات الأثرية السياحية، والمراكز الثقافية[18].

الفرع :الرابع : الامتيازات الممنوحة للمستثمرين في مجال السياحة

في ظل التغيرات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، ولإعطاء مكانة حقيقية للقطاع السياحي نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من موارد هامة في هذا المجال، حيث اتبعت سياسة جديدة متمثلة في فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وكذا الشروع في خوصصة قطاع السياحة وفي هذا الإطار وضعت الجزائر عدة قوانين لتشجع الاستثمار كالتسهيلات المالية، الإعفاءات الجمركية والجبائية، وذألك باتباع نظامين لتشجيع وتحفيز الاستثمار.

اولا: نظام التحفيز العام:

يعتمد هذا النظام على مرحلتين :

أ. مرحلة الإنجاز :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع الغير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات الغير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

[18] علي صحراوي ، مظاهر الجباية في الدول النامية و أثرها على الاستثمار الخاص من خلال اجراءات التحريض الجبائي (تجربة الجزائر) مذكرة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر السنة 91-92.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز .كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة للمستثمرين سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية[19].

ب. مرحلة الاستغلال:

- لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل و بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .(TAP)
- وتمدد هذه المدة إلى خمس (5) سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي تحدث مائة و واحد (101) منصب شغل أو أكثر عند انطلاق النشاط، و/أو الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها.

ثانيا: التحفيز الاستثنائي:

ويعني كل من

1. ولايات الجنوب، و هي: ولاية أدرار، بسكرة، بشار، الوادي، غرداية، إليزي، الأغواط، ورقلة، تمنراست، تندوف.

[19] أمال يوسفي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التشريعات الحالية ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة الجزائر ، 1998-1999

2. ولايات الهضاب العلياو هي:جميع بلديات الولايات التالية: ولاية باتنة، الجلفة، البيض، خنشلة، المسيلة، النعامة، سعيدة، تبسة، تيارت.

كيفيات منح الامتياز في تشجيع السياحة في الجزائر :

لقد نصت المادة 15 من القانون رقم 11-11 التي عدلت الفقرة الأولى من المادة 03 من الأمر رقم 04 -08 على أنه :

"... *يمنح الامتياز على أساس دفتر شروط عن طريق التراضي على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة المتوفرة لفائدة المؤسسات والهيئات العمومية والأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للقانون الخاص، وذلك لاحتياجات مشاريع استثمارية، و مع مراعاة احترام قواعد التعمير المعمول بها*" [20].

يتضح أن قانون الاستثمار المعدل في سنة 2011 بموجب قانون المالية التكميلي، حيث استبعد الامتياز المزاد العلني واقتصر فقط على الامتياز بالتراضي، و يمكن اعتبارها تسهيل من قبل السلطات العمومية و قفزة جد نوعية نحو انجاز مشاريع استثمارية.

نصت المادة 05 من القانون رقم 11/11 على أن يمكن للوالي بناء على اقتراح من لجنة المساعدة تحديد الموقع و ترقية الاستثمارات و ضبط العقار على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الأصول العقارية المتبقية للمؤسسات العمومية المنحلة و الأصول العقارية المتبقية للمؤسسات العمومية الاقتصادية و كذا الأراضي التابعة للمناطق الصناعية و مناطق النشاطات[21].

[20] كريمة فرحي ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر، السنة 2000-2001

[21] أ . حسان نوفل ، التحكيم في منازعات عقود الاستثمار ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع – الجزائر ، 2010

خاتمة

في ختام هذا الموضوع نستطيع القول أن السياحة تشكل صناعة هامة في الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت اليوم تؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول, وينتج ذلك من خلال آثارها الإيجابية المتمثلة في خلق فرص الاستثمار التي بدورها تؤدي إلى خلق المزيد من مناصب العمل وتحقيق إيرادات بالعملة الصعبة كما أنها مجال واسع لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وتعمل على نقل التكنولوجيا والتقنيات الجديدة ومهارات الإدارة الحديثة، كما تساهم بشكل غير مباشر في تحريك القطاعات الاقتصادية الأخرى كالأشغال العمومية، النقل، الاتصالات...

يمكن للسياحة أن تلعب دورًا حاسمًا كقطاع دافع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم. هذا القطاع هو المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل في عدد كبير من البلدان، ليس فقط في صناعة السياحة نفسها ولكن أيضًا، من خلال الآثار الغير مباشرة في القطاعات الأخرى، فهو مصدر زيادة الاستثمار في البنية التحتية و مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة.

بما أن قطاع السياحة هو من بين أهم القطاعات الاقتصادية الذي يحظى بالاهتمام الواسع من قبل الدول المستقطبة للاستثمارات أو من طرف المستثمرين وطنيين أم أجانب، حيث تم هيكلة هذا القطاع و احاطته بنصوص تشريعية و تنظيمية، و في المقابل ذلك تم ضبط قواعد قانونية خاصة بالاستثمار، و هي بمثابة اليات و ضمانات و تحفيزات تساهم في استقطاب الخبرات العلمية و خلق مناخ ملائم للاستثمار.

يجب أن تلبي التنمية السياحية المستدامة الاحتياجات الحالية للسياح مع الحفاظ على الموارد في المستقبل: من أجل تحقيق ذلك في السياحة كقطاع اقتصادي يجب أن تكون موضع إدارة مستدامة. في الواقع، البيئة الملوثة لا تجتذب الزوار غالبا، إذ تعمل المناظر الطبيعية المحفوظة والقيم الثقافية للسكان المحليين الأصيلة على جذب السياح أكثر من أي شيء آخر. ومن هنا تأتي أهمية التخطيط والإدارة على أساس مبادئ التنمية المستدامة التي تضمن استدامة النشاط والموارد.

يشكل المخطط الرئيسي لتنمية السياحة جزءًا لا يتجزأ من المخطط الوطني لتنمية السياحة، ، والتي تتسم بالطموح والواقعية. إنه مستوحى من العديد من التجارب الناجحة، في البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط أو في أي مكان آخر، من أجل تجنب من تكرار الأخطاء الكبيرة.

تشكل المشاريع السياحية المخصصة نهجًا جديدًا للعمل في الإقليم، ولتمكين تطبيق سياسة تنمية السياحة من خلال مشروع مستدام، يجب أن يشمل جميع أصحاب المصلحة (السياسيين والإداريين والمستثمرين والمجتمع المدني والمستخدمين،إلخ...) بين جميع التخصصات والمهارات المطلوبة (الجغرافيون، والمخططين، ومخططي المدن، والمهندسين المعماريين، وعلماء الاجتماع، والاقتصاديين إلخ...)، وهنا من أجل نجاح تعيين مشاريع تنمية السياحة المستدامة على المستوى الوطني.

لموقع الجزائر أهمية استراتيجية و خصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم ، فهي جسر اتصال و محور التقاء بين أوربا و أفريقيا و بين المغرب العربي و الشرق الأوسط ، و ممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية برا و بحرا و جوا ، فمن الناحية الجغرافية و الإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة و المؤثرة على الصعيد العالمي ، فالبعد الأول هو بعد الهوية و الانتماء بمحوره ألمغاربي، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب الكبير و مركزه الاقتصادي و البشري، و هي كذلك الممر الطبيعي بينه و بين الشرق الأوسط و افريقيا.

بمثابة الرغبة الحقيقية للمشروع الجزائري لتطوير وخلق مناخ ملائم للاستثمار في جميع القطاعات وتسهيل استقطاب المستثمرين الأجانب لإكتساب الخبرة ومواكبة التطورات الدولية أحدث المشرع الجزائري عدة تعديلات شملت عدة قوانين. ولتجذب المستثمرين، يجب على الدولة القضاء على البيروقراطية وهذا من أجل تسهيل الامور في تشجيع الاستثمار السياحي. و الملاحظ أنه منذ سنة 2003، سطر المشرع الجزائري مجموعة من القوانين في مجال الاستثمار السياحي و ذلك ترجمة منه لاهتمامه بهذا المجال، و أيضا الأهداف التي سطرتها وزارة السياحة و الصناعات التقليدية التي أعدت

في نفس السنة و التي ترجمتها في سنة 2008 و ذلك ضمن مخطط توجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

يبدو أن تكوين المتعاملين المهنيين المحليين في الأمور المتعلقة بصناعة السياحة قرار ممتاز من أجل ضمان انطلاق السياحة، لأنه يشكل أحد الشروط التي تقوم عليها التنمية السياحية، ولحل المشاكل التي تنشأ في الإقليم بأكثر الطرق كفاءة، ولتحقيق مستوى عالي من الخدمة ورضا العملاء وتحقيق الأهداف المسطرة، يجب أن تعمل جميع قطاعات الحياة الاقتصادية، سواء كانت مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالسياحة، بالتنسيق والتعاون الوثيق نظرًا لتعدد التخصصات وتعقيد ظاهرة السياحة.

النتائج الرئيسية:

كنتائج لهذا البحث توصلنا إلى ان السياحة تعد من أهم القطاعات دخلا وتساهما في النمو الاقتصادي:

- أن المشرع الجزائري ورغم ما جاء به من تشريعات وقوانين محاولة منه اللحاق بالركب الدولي إلا انه لم يعالجه وفقا للمقاييس العالمية التي من شأنها أن تدفع بالاستثمار السياحي في الجزائري إلى الرقي.
- أن الجزائري بالرغم من احتوائها على مؤهلات سياحية هائلة إلا أنها لاتزال تعاني الإهمال والاهتمام بالسياحة غير كافي.
- انه بالرغم من وجود تحفيزات محدودة وقليلة إلا أن البيروقراطية ما زالت تطبق من طرف بعض المسؤولين الإداريين.

الملاحق

اولا : باللغة العربية

I- الكتب ;

1. عبد العزيز توفيق، مبادئ أدارة الفنادق، بدون طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .

2. علي فالح الزعبي، التسويق السياحي والفندقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

3. نبيل زعل الحوامده. د. موفق عدنان الحميري، الجغرافية السياحية في القرن الحادي والعشرون، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

4. حسان نوفل ، التحكيم في منازعات عقود الاستثمار ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع – الجزائر ، .2010

- II- الرسائل و المذكرات الجامعية

- 1- الرسائل الجامعية (اطروحة) :

1. بوعقلين بديعة ، الاستثمارات السياحية و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر2، 2006

2. محمد فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علم التسيير ،جامعة الجزائر2، 2007.

3. صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2010 دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2019.

4. عامر عيساني، "الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

- **2- المذكرات :**

1. كريمة فرحي ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر ، 2000-2001.
2. علي صحراوي ، مظاهر الجباية في الدول النامية و أثرها على الاستثمار الخاص من خلال اجراءات التحريض الجبائي تجربة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 1991-1992.
3. أمال يوسفي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التشريعات الحالية ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة الجزائر ، 1998-1999
4. مسكين عبد الحفيظ، "دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر – حالة الديوان الوطني للسياحة – "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص: تسويق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة،2010.
5. أحمد تيسا :مناطق التوسع السياحي, أطروحة للماجستير كلية العلوم الاقتصادية جامعة مولود معمري 1999.
6. دليلة كوجه, نسرين فاضل، دور الصناعات الفندقية في دعم وتطوير القطاع السياحي، شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص تسيير واقتصاد سياحي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2012-2013.
7. تركي لعربي، واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة الجزائر و تونس مذكرة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2012.
8. صيفور كريم، يوسف شرف الدين: تنمية المناطق السياحية بولاية جيجل حالة راس العافية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة ام البواقي 2015.

III- المقالات :

1. عوينان عبد القادر ،" السياحة في الجزائر، التحديات والرهانات في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025"، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية مجلة معارف، المجلد 7 عدد12 . جامعة الجزائر2012 . ص139-150.
2. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر، الآليات والبرامج، العدد 02 ، الجزائر2012. ص 171-184.

3. خالد كواش، مقومات و مؤشر ات السياحة في الجز ائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ، العدد 01 جامعة الشلف، الجزائر ،2004 ص213-237.
4. محمد ساحل وعبد الحق بن تفات، ابراز العالقة السياحية والتنمية المستدامة مع محاولة منمذجه البعد الاقتصادي للسياحة المستدامة في الجزائر للفترة(2016-1995) جملة دراسات وأبحاث، عدد 30 جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2018 ،ص127-146.
5. بن حمودة محبوب، وبن قانة سماعيل أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05 ،الجزائر،2007 ص61-68 .
6. قتال جمال و بوخاطب ليلة رشيدة واقع السياسة الاستخراجية للاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الإجتهادات للدراسة القانونية و الاقتصادية، مجلد 07 العدد 05 ص 28-48.
7. منصوري زين، واقع و أفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 02، 2005 ص 125-152.

- **IV- النصوص القانونية :**

- **ا- النصوص التشريعية :**

- 1 - القانون رقم 99 -01 المؤرخ في 1999/01/06 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة، الجريدة الرسمية عدد 02 ،المؤرخة في 1999/01/10.

- 2 -القانون رقم 99 -06 المؤرخ في 1999/04/04 الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية عدد 24، المؤرخة في 1999/04/04 ،

- 3- القانون رقم 03 -01 المؤرخ في 2003/01/17 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية، عدد 11 ،المؤرخة في 2003/02/19.

- 4- القانون رقم 03 -03 المؤرخ في 2003/02/19 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية، عدد 11 ،المؤرخة في 2003/02/19

- 5- قانون رقم 11-11 ، المؤرخ في 18 /07 /2011 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ، الجريدة الرسمية عدد 40 ،المؤرخة في 20 /07/ 2011.

- **ب- النصوص التنظيمية :**

- 1- المرسوم رقم 83 -208 المؤرخ في 03/26/ 1983 ، يتضمن انشاء الديوان الوطني للتنشيط و التطوير و الاعلام في الميدان السياحي الجريدة الرسمية عدد 13 المؤرخة في 1983/03/29.

- 2- المرسوم رقم 85-15 المؤرخ في 1985/01/26 يتضمن تنظيم مكاتب السياحة والإتحاديات الولائية والإتحاد ية الوطنية لمكاتب السياحة وعملها، الجريدة الرسمية عدد 05 المؤرخة في . 1985/01/26

- 3- المرسوم التنفيذي رقم 92-402 المؤرخ في 1992/10/31 ،الجريدة الرسمية عدد13 ،المؤرخ في 1983/03/26

- 4- المرسوم التنفيذي رقم 94-41 المؤرخ في 1994/01/29 المتضمن تعريف مياه الحمامات المعدنية وتنظيم حمايتها واستعمالها واستغلالها، الجريدة الرسمية عدد 07 المؤرخة في 1994/01/29 ،

- 5- مرسوم تنفيذي رقم 94-255 مؤرخ في 1994/08/17 يتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة جريدة رسمية عدد 54 مؤرخة في 24-08- 1994 المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-104 المؤرخ في1998/03/31جريدة رسمية 19 مؤرخة في 01-04-1998.

- 6- مرسوم تنفيذي رقم 94-256 مؤرخ في 1994/08/17 يتضمن انشاء المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية جريدة رسمية عدد 54 مؤرخة في 24-08-1994

- 7-المرسوم التنفيذي رقم 98 -70 المؤرخ في 21 /02/ 1998 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانون الأساسي، الجريدة الرسمية عدد 11 المؤرخة في 1998/03/01 ،

- 8- مرسوم تنفيذي رقم 06/99 المؤرخ في 1999/04/04 يحدد القو اعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة و الأسفار جريدة رسمية عدد 24 مؤرخة في 1999/04/07.

- 9- المرسوم التنفيذي رقم 00-46 المؤرخ في 2000/03/01 يعرف المؤسسات الفندقية و يحدد تنظيمها و سيرها ،الجريدة الرسمية عدد 10 ، المؤرخة في 2000/03/01 .

- 10 - المرسوم التنفيذي رقم 00 -130 المؤرخ في 2000/06/11 الذي يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك، الجريدة الرسمية عدد 35 ،المؤرخة في 2000/07/18 .

- 11- مرسوم تنفيذي رقم 03-75 مؤرخ في 2003/02/24 [1] يحدد صلاحيات وزير السياحة، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06-213 مؤرخ في 2006/06/18 جريدة رسمية عدد 40 مؤرخة في 18-06-2006 .

- 12- مرسوم تنفيذي رقم 03-76 مؤرخ في 2003/02/24، يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وازرة السياحة جريدة رسمية عدد13 مؤرخة في 26-02-2003

- 13- مرسوم تنفيذي رقم 03-77 مؤرخ في 2003/02/24، يتضمن تنظيم المفتشية العامة في وازرة السياحة وسيرها .

- 14- المرسوم التنفيذي رقم 06-325 المؤرخ في 2006/09/18 ،يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية و تهيئتها الجريدة الرسمية عدد 58 ، المؤرخة. في 2006/09/20

- 15 -المرسوم التنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 2007/02/19 الذي يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، الجريدة الرسمية عدد 58 ،المؤرخة في 2007/02/21

- 16 - المرسوم التنفيذي 09 - 152 ، المؤرخ في 02 /05/ 2009 يحدد شروط و كيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية ، الجريدة الرسمية عدد 27 المؤرخة في 06 /05/ 2009

- 17 - المرسوم التنفيذي رقم 10 -255 المؤرخ في 20 /2010/10 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 63 المؤرخة في 2010/10/26

- 18 - المرسوم التنفيذي رقم 10-256 المؤرخ في 20 /2010/10 الذي يحدد مهام المفتشية العامة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 63 مؤرخة في . 10/26/ 2010

V- ملتقيات (مداخلات) :

1- مجيطنة مسعود، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ، الملتقى العلمي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر، دراسة حالة بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين، يومي 19و2009/12/20 ، ص 66-48

2- مديرية السياحة لولاية تيزي وزو، يوم دراسي حول التهيئة السياحية ودورها في التنمية، الجزء1 ، يوم 2017/12/21.

3- بوفليح نبيل، مداخلة : دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا حالة الجزائر - تونس– المغرب المقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر-واقع و آفاق، المركز الجامعي البويرة، يومي 11و 12 /010/05 2.

4- حسام عبد الحليم عيسى، السياحة والقانون، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث للقانون، الموسوم ب: السياحة ودورها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلية الحقوق، جامعة طنطاوي، يومي 26 و 27/04/ 2016.

5- سليمة طبايبية، سعيدة بورديمة، موسى بخاخشة، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات، المعوقات، وسبل النهوض، الملتقى الوطني الأول حول السياحة الموسوم ب: السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر، يومي 29 و30 /2017/09، جامعة باجي مختار، عنابة، ص 2 و3.

ثانيا : باللغة الفرنسية

I- Ouvrages :

1- Ameziane FERGUENE « Economie territoriale et développement local : concepts et expériences » Ed campus ouvert, 2013.

2- Armand Huet,Georges Gautheret,Charline Pischler,Marie-Dominique Sultan « Ventes et productions touristiques », ed Breal 2002. Paris, France.

3-Gary Armstrong et Philip Kotler : « Principes de marketing » 11e ed Pearson 2013. royaume unis.

4- Philip Kotler, Bernard Dubois, Delphine Manceau : « Marketing management », 11^{e}ed Pearson 2003, Royaume unis.

5- Krippendorf, Jost « marketing et tourisme » ed Peter Lang, 1971, Berne suisse.

6- Louis Dupont « Le plan marketing du tourisme par la pratique » ed L'harmattan. 2005, Paris, France.

7- Jean Stafford : « Microéconomie du Tourisme », presse université du Québec..1996, Canada.

II- Mémoires de magister et de master

1- Tessa. A, « La zone d'expansion touristique : Outil d'aménagement du territoire et méthode d'analyse spatial », thèse de magister, faculté des sciences économiques, sciences de gestion et commerciales, Université Mouloud Mammeri, Tizi Ouzou, Algérie, 1991.

2- Zeggane Kamel « offre touristique en Algérie, cas de la wilaya de Tizi Ouzou», mémoire de magister, faculté des sciences économiques, sciences de gestion et commerciales, université Mouloud Mammeri Tizi Ouzou 1999.

III- Revues universitaires :

1- TESSA. A, « Economie touristique et aménagement du territoire » ; Ed O.P.U, Alger, 1993.

2- KADRI Boulem, revue de recherche en tourisme, numéro, 26-3 ; chronique, pp: 76-79.

IV- Conférences et colloques :

1- BELATTAF. M, « Evolution, formes et impacts de l'activité touristique, pour un tourisme durable », Colloque international « Economie du tourisme et développement durable » Organisé par l'Université de Biskra en collaboration avec la direction du tourisme de la wilaya de Biskra, 2010.
2- ACHAIBOU YOUNSI Souad « Les villes nouvelles comme acte d'Aménagement d'importance capitale pour la restructuration de la métropole », Conférence "Colonial and Postcolonial Urban Planning in Africa", Septembre 2013.
3- Rapport de l'OMT 2013

الملاحق

République Algérienne Démocratique et Populaire

- --- ----------

Ministère du Tourisme et de l'Artisanat

Formulaire n° 3

Demande de Licence d'Exploitation d'Agence de Tourisme et de Voyages

***** *Liste des pièces à fournir* *****

1- Première phase : Avant l'examen du dossier par la Commission Nationale d'Agrément des Agences de Tourisme et de Voyages :

1- Demande de licence d'exploitation d'agence de tourisme et de voyages (formulaire en annexe).

2- L'engagement (conforme au modèle annexé), dûment signé par propriétaire de l'agence ou le gérant de la société, selon le cas, et légalisé au niveau de l'APC.

3- Extrait de l'acte de naissance du demandeur et de la personne devant répondre aux conditions d'aptitude définies ci-dessous (l'Agent de Tourisme et de Voyages), le cas échéant, ainsi que des associés, dans le cas d'une personne morale.

4- Extrait du casier judiciaire (bulletin n° 3), datant de moins de trois mois, du demandeur et de l'agent, le cas échéant, ainsi que celui des associés dans le cas d'une personne morale.

5- Deux photos d'identité du demandeur et de l'agent, le cas échéant, ainsi que celles des associés dans le cas d'une personne morale.

6- Copies certifiées conformes des diplômes et des certificats de travail de l'agent, faisant apparaître son expérience professionnelle dans le domaine du tourisme, accompagnées des copies certifiées des attestations correspondantes d'affiliation à la sécurité sociale, au nom des entreprises touristiques où l'agent a exercé, le cas échéant.

7- Rapport d'activité de l'agence ainsi que son plan de charge prévisionnel.

8- État prévisionnel de recrutement du personnel.

2- Deuxième phase : Après l'obtention de l'accord de principe :

1- Photos des aménagements et des équipements de l'agence ainsi que de la façade avec une enseigne lumineuse portant le nom de l'agence.

2- Statuts de la société (dans le cas d'une personne morale).

3- Copie certifiée conforme du titre de propriété ou de location d'un local à usage commercial, d'une superficie minimale de 30 m².

4- Constat d'huissier de justice déterminant les dimensions du local et sa situation.

5- Attestation d'assurance contre les conséquences pécuniaires de la responsabilité civile et professionnelle.

6- Engagement, notarié ou légalisé à l'APC, de faire respecter par son personnel et sa clientèle les valeurs et les bonnes mœurs publiques.

7- Contrat de travail, notarié, à établir entre le propriétaire de l'agence et l'agent de tourisme et de voyages, le cas échéant.

8- Permis de travail pour l'agent de tourisme et de voyages, lorsque celui-ci est de nationalité étrangère.

9- Attestation d'inscription de la dénomination auprès du Centre National du Registre de Commerce.

10- Registre de doléances (coté et paraphé par les services extérieurs du Ministère chargé du Tourisme).

Les conditions d'aptitude professionnelle :

La personne chargée de la gestion de l'agence de tourisme et de voyages (l'agent) doit satisfaire à l'une des conditions suivantes :

- Ayant un diplôme d'études supérieures en tourisme ou en hôtellerie.

- Ayant un diplôme de l'enseignement supérieur et une ancienneté de trois (3) années consécutives, dont une (1) année en qualité de cadre ou assimilé, dans le domaine touristique.

- Ayant un diplôme de technicien supérieur en hôtellerie et une ancienneté de trois (3) années consécutives, dont deux (2) années en qualité de cadre ou assimilé, dans le domaine touristique.

- Ayant une ancienneté de dix (10) années, dont cinq (5) années en qualité de cadre ou assimilé, dans le domaine touristique.

ةيبعشلا ةيطارقميدلا ةيرئازجلا ةيروهمجلا

République Algérienne Démocratique et Populaire

- --- ----------

Ministère du Tourisme et de l'Artisanat ةيديلقتلا ةعانصلا و ةحايسلا ةرازو

Demande de licence d'exploitation d'Agence de Tourisme et de Voyages

1- Au cas où il s'agit d'une Personne Physique :

• Renseignements sur le Propriétaire :

- Nom : ..... (en Arabe : .....)

- Prénom : ..... (en Arabe : .....)

- Date et lieu de naissance : Le ..... à .....

- Fils de : ..... et de :.....

- Nationalité : .....

- Adresse personnelle :..... .....

- Activité actuelle :.....

- Tél. : Mobile : ..... L.D : ..... Fax : .....

- E-mail : .....

2- Au cas où il s'agit d'une Personne Morale :

2-1- Renseignements sur la Société :

- Nom de la société : ..... (en Arabe : .....)

- Forme de la société : .....

- Siège social : .....

- Représentants légaux de la société (associés) : ....

- Montant du capital social : .....

2-2- Renseignements sur le Gérant de la Société :

- Nom et prénom : ……

- Date et lieu de naissance : Le …… à ……..……..

- Fils de : …….. Et de : ……..

- Nationalité : ……

- Adresse personnelle : ……
……..

- Tél. : Mobile : …… L.D : …….. Fax : ……

- E-mail : ……

3- Renseignements sur l'Agent (Directeur Technique) :

- Nom : ..... (en Arabe : .....)

- Prénom : ..... (en Arabe : .....)

- Date et lieu de naissance : Le ..... à ……

- Fils de : ..... et de :.....

- Nationalité : ……

- Adresse personnelle :.....
.....

- Activité actuelle :.....

- Tél. : Mobile : …… L.D : …….. Fax : ……

- E-mail : ……

- **Diplômes :** .....

- **Expérience professionnelle dans le tourisme :**

Employeurs	Périodes	Fonctions Exercées

4- Renseignements sur l'Agence :

- Dénomination commerciale de l'agence : ……
(en Arabe : ……)

- Catégorie sollicitée (cocher la catégorie sollicitée) (*): **A** ☐ **B** ☐

- Adresse : ……
……
(en Arabe : ……
……)

- Superficie du local : ……

- Tél. : …… Fax : ……

- Site Web : …… E-mail : ……

Fait à …… le ……

Nom, prénom et qualité du signataire

Remarque : Le dossier de demande de licence d'exploitation d'Agence de Tourisme et de Voyages sera déposé au niveau de la Direction du Tourisme de Wilaya (phases 1 et 2).

(*) : La catégorie **« A »** est destinée aux agences activant, **principalement**, dans le « Tourisme National » et le « Tourisme Réceptif », tandis que la catégorie **« B »** est destinée aux agences activant, **principalement**, dans le « Tourisme Emetteur ».

ةيروهمجلا ةيرئازجلا ةيطارقميدلا ةيبعشلا

République Algérienne Démocratique et Populaire

MINISTÈRE DU TOURISME ET DE L'ARTISANAT

Direction du Tourisme de la Wilaya de : ……

ENGAGEMENT

Je soussigné ……..…… demandeur d'une licence d'exploitation de l'agence de tourisme et de voyages dénommée : ……..……, sise à : ……. Commune : ……..…. Daïra : …… Wilaya : ……..……., m'engage à exercer l'activité conformément à la législation et à la réglementation en vigueur, à l'éthique de la profession et au cahier des charges relatif à l'exploitation d'une agence de tourisme et de voyages.

Je m'engage également à me conformer aux conditions d'exercice fixées pour la licence que je sollicite, de catégorie : **A** / **B** (*).

J'atteste que j'ai pris connaissance des prescriptions liées à l'exercice de l'activité d'agence de tourisme et de voyages, et, qu'en cas d'inexécution de ces prescriptions, je suis passible des sanctions prévues par la législation et la réglementation en vigueur.

Fait à ……..……., le ……..……

(Signature légalisée)

(*) : Encadrer la catégorie sollicitée.

ةيبعشلا ةيطارقميدلا ةيرئازجلا ةيروهمجلا

République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de L'Aménagement du Territoire du Tourisme et de l'artisanat

ةحايسلاو ةينارمعلا ةنيهتلا ةرازو

ةيديلقتلا ةعانصلاو

Formulaire de Demande de Concession d'Eau Thermale

1- Renseignements sur le Demandeur :

1-1. Cas d'une Personne Physique :

- Nom : ..... (en Arabe : .....)
- Prénom : ..... (en Arabe : .....)
- Date et lieu de naissance : Le ..... à .....
- Nationalité : .....
- Adresse personnelle :.....
.....
- Tél. : Mobile : ..... Fixe : ..... Fax : .....
- E-mail : .....

1-2. Cas d'une Personne Morale :

- Nom de la société : .....
(en Arabe : .....)
- Siège social : .....
- Nom et prénom du gérant : .....
(en Arabe .....)
- Date et lieu de naissance : Le ..... à .....
- Nationalité : .....
- Adresse personnelle : .....
.....
- Tél. : Mobile : ..... Fixe : ..... Fax : .....
- E-mail : .....

2- Informations sur la source thermale :

- Dénomination de la source thermale: ……

Commune : …… Daïra :…… Wilaya : ……

- Coordonnées géographiques :

Longitude : …… Latitude : …… Altitude :……

3- Captage de l'eau thermale :

- Emergence naturelle ☐ Forage ☐
- Distance entre la source thermale et la station thermale :……
- Température :…… °C Débit :……l/s

4- Informations sur le terrain destiné à la réalisation de la station thermale :

- Statut :

Propriété ☐ Concession ☐

- Superficie :……
- Accessibilité :……

5- Informations sur l'établissement thermal projeté :

5-1. Bloc thermal :

Composé de:……

……

……

5-2. Structures d'hébergement :

- Types d'hébergement: ……
- Capacités:……

5-3. Services annexes :……

……

Fait à …… le ……

(Nom, prénom et qualité du signataire)

ANNEXE

--- Dossier à fournir ---

1- Demande de concession d'eau thermale (le présent formulaire).
2- Avis favorable du wali.
3- Acte notarié de propriété ou de jouissance ou de location d'au moins 20 ans du terrain sur lequel doit être édifié l'établissement thermal.
4- Extrait de la carte (à l'échelle adéquate) du plan situant l'emplacement de l'établissement thermal envisagé par rapport à la source thermale (avec indication de la distance séparant la source de l'établissement projeté).
5- Etat descriptif des aménagements de captage et d'adduction de l'eau thermale.
6- Plan des aménagements de captage et d'adduction de l'eau thermale.
7- Etat descriptif des aménagements de l'établissement thermal (incluant les aménagements du bloc thermal, des installations de remise en forme et de bien-être, des structures hôtelières et de restauration, des espaces destinés à la détente, au repos et aux loisirs et de l'administration).
8- Plans d'aménagement de l'établissement thermal (incluant le bloc thermal, les installations de remise en forme et de bien-être, les structures hôtelières et de restauration, les espaces destinés à la détente, au repos et aux loisirs et l'administration).
9- Etude technico-économique du projet de réalisation d'un établissement thermal.
10- Etude environnementale.
11- Statuts de la société, le cas échéant.

Remarque : Le dossier de demande de concession d'eau thermale sera déposé au niveau de la Direction du Tourisme et de l'Artisanat de Wilaya.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا : باللغة العربية

I- الكتب :

- 1. عبد العزيز توفيق، مبادئ أدارة الفنادق، بدون رقم طبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، سنة النشر 1999 ،ص 5

- 2.علي فالح الزعبي، التسويق السياحي والفندقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2013م – 1434ه، ص 8

- 3. نبيل زعل الحوامده. د. موفق عدنان الحميري، الجغرافية السياحية في القرن الحادي والعشرون، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، 2006م – 1426ه، ص 128.

- 4.حسان نوفل ، التحكيم في منازعات عقود الاستثمار 2010 ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع –الجزائر ، صنف 5/373.

- II- الرسائل و المذكرات الجامعية

- 1- الرسائل الجامعية (اطروحة) :

- بوعقلين بديعة ، الاستثمارات السياحية و إشكالية تسويق المنتج السياحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة تخصص تخطيط، جامعة الجزائر،2

- محمد فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2.

- صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2010 دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم

قائمة المراجع

الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 1 ،2019/2018 ،ص64.

- عامر عيساني، "الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010م.

- 2- المذكرات :

- كريمة فرحي ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2000-2001

- علي صحراوي ، مظاهر الجباية في الدول النامية و أثرها على الاستثمار الخاص من خلال اجراءات التحريض الجبائي) تجربة الجزائر(، مذكرة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر السنة الجامعية (1992-1991).

- أمال يوسفي ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل التشريعات الحالية ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة الجزائر ، 1998-1999

- مسكين عبد الحفيظ، "دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر – حالة الديوان الوطني للسياحة – "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص: تسويق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة،

- أحمد تيسا :مناطق التوسع السياحي, أطروحته للماجستير (1999)
- دليلة كوجه, نسرين فاضل، دور الصناعات الفندقية في دعم وتطوير القطاع السياحي، شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص تسيير واقتصاد سياحي، 10 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2012-2013 ،ص 51.

قائمة المراجع

- -تركي العربي، واقع الاستثمار السياحي –دراسة مقارنة- رسالة ماجيسير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة 8001.

- **III- المقالات :**

- عوينان عبد القادر ،السياحة في الجزائر، التحديات والرهانات في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025 ، مجلة معارف، العدد12 ، 2

- مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر، الآليات والبرامج، العدد 02 ،2012 ، الجزائر
- خالد كواش، مقومات و مؤشر ات السياحة في الجز ائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 01 ،2004.

- محمد ساحل وعبد بن تفات، ابراز العالقة السياحية والتنمية المستدامة مع محاولة منمذجه البعد الاقتصادي للسياحة المستدامة في الجزائر للفترة(2016-1995) جملة دراسات وأبحاث، عدد (30) جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مارس 2018 ،ص130.

- بن حمودة محبوب، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، الجزائر، 2007.

- قتال جمال، بوخاطب ليلى رشيدة، واقع السياسة الاستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهادات للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 09، العدد 01.

- منصوري زين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 8.

قائمة المراجع

- **IV- النصوص القانونية :**

- النصوص التشريعية :

- 1-القانون رقم 99 -01 المؤرخ في 1999/01/06 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة، الجريدة الرسمية رقم 02 ،مؤرخة في 1999/01/10 ،العدد 02.

- 2-القانون رقم 99 -06 المؤرخ في 1999/04/04 الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة والأسفار، الجريدة الرسمية رقم 24 ، مؤرخة في 1999/04/04 ،العدد 24

- 3-القانون 03 -01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية، العدد 11 ،مؤرخة في - 2003/02/19.

- 4-القانون 03 -03 المؤرخ في 2003/02/19 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية، العدد 11 ،مؤرخة في 2003/02/19

- 5-قانون رقم 11-11 ، المؤرخ في 18 جويلية سنة 2011 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2011 ، الجريدة الرسمية العدد 40 ، المؤرخة في 20 جويلية سنة 2.

- النصوص التنظيمية :

- 1- المرسوم رقم 83 -208 المؤرخ في 26 مارس 1983 ،الجريدة الرسمية رقم 13 مؤرخة في 26./03/1983 .العدد13،

- 2- المرسوم رقم 85-15 مؤرخ في 26يناير1985 يتضمن تنظيم مكاتب السياحة والإتحاديات الولائية والإتحادية الوطنية لمكاتب السياحة وعملها، الجريدة الرسمية رقم 05 مؤرخة في . 26/01/1985 العدد 05،.

- 3- المرسوم التنفيذي رقم 92-402 المؤرخ في 10/31 /1992 ،الجريدة الرسمية رقم 13 13.العدد، 26/03/1983 في مؤرخة قائمة المراجع

قائمة المراجع

- 4- المرسوم التنفيذي رقم 94-41 المؤرخ في 1994/01/29 المتضمن تعريف مياه الحمامات المعدنية وتنظيم حمايتها واستعمالها واستغلالها، الجريدة الرسمية رقم 07 مؤرخة في 1994/01/29 ، العدد 07– 37 .

- 5- المرسوم التنفيذي رقم 98 -70 مؤرخ21 فبراير 1998 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانوا الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 11 مؤرخة في 1998/02/21 ،العدد 11

- 6- المرسوم التنفيذي رقم 2000-46 المؤرخ في 2000/03/01 ،الجريدة الرسمية رقم 10 ، 10.العدد، 01/03/2000 في مؤرخة - 39المرسوم التنفيذي رقم 2000 -130 المؤرخ في 2000/06/11 الذي يحدد معايير تصنيف المؤسسات الفندقية إلى رتب وشروط ذلك، الجريدة الرسمية رقم 35 ،مؤرخة في 2000/06/11 ، العدد 35

- 7- المرسوم التنفيذي رقم 06-325 المؤرخ في 2006/09/18 ،الجريدة الرسمية رقم 58 ، 58.العدد، 20/09/2006 في مؤرخة - 41المرسوم التنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 2007/02/19 الذي يحدد شروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه الحموية، الجريدة الرسمية رقم 13 ،مؤرخة في 2007/02/21 ،العدد 58

- 8- المرسوم التنفيذي 09 - 152 ، مؤرخ في 02 ماي 2009 يحدد شروط و كيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية ، الجريدة الرسمية العدد 27 المؤرخة في 06 ماي 2009

- 9- المرسوم التنفيذي رقم 10 -255 المؤرخ في 20 أكتوبر2010 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية رقم 63 مؤرخة في 63.العدد، 2010أكتوبر

قائمة المراجع

- 10- المرسوم التنفيذي رقم 10-256 المؤرخ في 20 أكتوبر2010 الذي يحدد مهام المفتشية العامة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية رقم 63 مؤرخة ة في . 26أكتوبر 2010العدد63

V- ملتقيات (مداخلات) :

- الجزائر -تونس– المغرب المقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر-واقع و آفاق-، المركز الجامعي البويرة، يومي 11 12 ماي 2010. محمد فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002 ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر

- مجيطنة مسعود، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ، الملتقى العلمي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر، دراسة حالة بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين، يومي 19و2009/12/20 ،الجزائر 2007

- مديرية السياحة لولاية تيزي وزو، يوم دراسي حول التهيئة السياحية ودورها في التنمية، الجزء1 ، يوم 2017/12/21.

- بوفليح نبيل، مداخلة بعنوان دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا حالة الجزائر -تونس– المغرب المقدمة في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر-واقع و آفاق، المركز الجامعي البويرة، يومي 11 12 ماي010 2.

- حسام عبد الحليم عيسى، السياحة والقانون، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث للقانون، الموسوم ب: السياحة ودورها في جمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كلية الحقوق، جامعة طنطا، يومي 26 و 27أفريل 2016.

قائمة المراجع

- سليمة طبايبية، سعيدة بورديمة، موسى بخاخشة، صناعة السياحة في الجزائر بني المؤهلات، المعوقات، وسبل النهوض، الملتقى الوطني الأول حول السياحة الموسوم ب: السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر، يومي 29 و30سبتمرب 2017، جامعة باجي مختار، عنابة، ص ص 2 و3.
- مجيطنة مسعود، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الثامن حول: تنمية السياحة كمصدر تمويل كتجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر، دراسة حالة بعض الدول العربية و الاسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين، الجزائر.

ثانيا : باللغة الفرنسية

I- Ouvrages :

- 1- Ameziane FERGUENE « Economie territoriale et développement local : concepts et expériences » Ed campus ouvert, 2013, page 35-36.
- 2- Armand Huet,Georges Gautheret,Charline Pischler,Marie-Dominique Sultan « Ventes et productions touristiques », edBreal 2002. Page 50. ترجمتنا
- 3-Gary Armstrong et Philip Kotler : « Principes de marketing » 11e ed Pearson 2013.ترجمتنا
- 4- Philip Kotler, Bernard Dubois, Delphine Manceau : « Marketing management », 11^{e}ed Pearson 2003, page 13ترجمتنا

قائمة المراجع

- 5- Krippendorf, Jost « marketing et tourisme » ed Peter Lang, 1971. ترجمتنا

- 6- Louis Dupont « Le plan marketing du tourisme par la pratique » edL'harmattan. 2005.

- 7- Jean Stafford : « Microéconomie du Tourisme », presse université du Québec..1996.

- **II- Mémoires de magister et de master**

- 1-Tessa. A, « La zone d'expansion touristique : Outil d'aménagement du territoire et méthode d'analyse spatial », thèse de magister, Université Mouloud Mammeri, Tizi Ouzou, 1991.

- 2-Zeggane Kamel « offre touristique en Algérie, cas de la wilaya de Tizi Ouzou», mémoire de magister, 1999, page 7.ترجمتنا .

- **III- Revues universitaires :**

- 1-KADRI Boulem, revue de recherche en tourisme, numéro, 26-3 ; chronique page : 76-79.

- 2-TESSA. A, « Economie touristique et aménagement du territoire » ; Ed O.P.U, Alger, 1993.

- **IV- Conférences et colloques :**

قائمة المراجع

- 1- ACHAIBOU YOUNSI Souad « Les villes nouvelles comme acte d'aménagement d'importance capitale pour la restructuration de la métropole », Conférence "Colonial and Postcolonial Urban Planning in Africa", Septembre 2013.

- 2-BELATTAF. M, « Evolution, formes et impacts de l'activité touristique, pour un tourisme durable », Colloque international « Economie du tourisme et développement durable » Organisé par l'Université de Biskra en collaboration avec la direction du tourisme de la wilaya de Biskra, 2010.

- 3-Rapport de l'OMT 2013ترجمتنا